الأمم المتحدة S/PV.5075

مجلس الأمن

السنة التاسعة والخمسون

مؤقت

الجلسة **٥٠٧٥**

الخميس، ١١ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، الساعة ١١/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد دانفورث	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دنيسوف
	أسبانيا	السيد غارسيا دي فيدما
	ألمانيا	السيد بلوغر
	أنغولا	السيد لوكاس
	باكستان	السيد أكرم
	البرازيل	السيد ساردنبرغ
	بنن	السيد بابادودو
	الجزائر	السيد بن مهدي
	رومانيا	السيدة موتوك
	شيلي	السيد مونيوز
	الصين	السيد جانغ يشان
	فرنسا	السيد دوكلو
	الفلبين	السيد مركادو

جدول الأعمال

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة من الأمين العام إلى رئيس مجلس الأمن (S/2004/807)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A.

04-60172 (A)

0460172

افتتحت الجلسة الساعة ١١/١٠.

بيان من الرئيس

الرئيس (تكلم بالانكليزية): بادئ ذي بدء، أود أن أتكلم بصفتي الوطنية فيما يتعلق بوفاة السيد ياسر عرفات. إن وفاة السيد ياسر عرفات لحظة هامة في تاريخ الفلسطينيين. ونود أن نعرب عن تعازينا للشعب الفلسطيني. ويحدونا الأمل أن يجلب المستقبل للشعب الفلسطيني السلام وتحقيق تطلعاته في فلسطين مستقلة وديمقراطية، تعيش في سلام مع جيرانها. وخلال فترة الانتقال القادمة، نحث الجميع في المنطقة وفي كل أنحاء العالم على الانضمام إلى الجهود التي تساعد على إحراز التقدم نحو تلك الأهداف ونحو الهدف النهائي، هدف السلام.

استأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في البوسنة والهرسك

رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام (S/2004/807)

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي البوسنة والهرسك وهولندا واليابان، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين إلى الاشتراك في المناقشة من دون حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد إيفانيتش (البوسنة والهرسك) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلا البلدين المذكورين آنفا المقعدين المخصصين لهما في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): باسم المجلس، أعرب عن ترحيبنا الحار بمعالي السيد ملادين إيفانيتش، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية البوسنة والهرسك.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، وإذا لم يعترض أحد، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى اللورد بادي أشداون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أدعو اللورد بادي أشداون إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع مجلس الأمن وفقا للتفاهم الذي توصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس رسالة مؤرخة ٨ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٤ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الأمين العام، يحيل بها التقرير السادس والعشرين المقدم من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، الوثيقة S/2004/807.

في جلسة هذا الصباح يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من الممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، اللورد بادي أشداون.

وأعطيه الكلمة الآن.

اللورد أشداون (تكلم بالانكليزية): يسرني جدا أن أَمْثُل مرة أخرى أمام المجلس وأن أوافيه بالمعلومات عن التطورات في البوسنة والهرسك. ويسرني بشكل خاص، إذا سمحتم، أن أكون حاضرا هنا مع زميلي ملادين إيفانيتش، وزير الخارجية ونائب رئيس مجلس وزراء البوسنة والهرسك. في العام الماضي حضر رئيس الوزراء ترزيتش ويبدو لي من المناسب جدا أن يكون وزير أقدم في حكومة البوسنة والهرسك حاضرا في المجلس عندما أدلي بإحاطتي الإعلامية. وأود أن أعرب أيضا عن امتناني لإتاحة الفرصة لي لمخاطبة المجلس.

هذه الأيام قلما تكون البوسنة والهرسك، بفضل الله، بندا مستقلا على جدول أعمال المجلس. وهذه، شكرا للسماوات، علامة على مدى تغير الأمور نحو الأحسن في فترة السنوات التسع أو العشر الماضية.

قبل عِقد كانت الأمور، بالطبع، مختلفة جدا. وقد فكرت، أثناء إعدادي لهذه الجلسة الصباحية، في أن أذكّر نفسي كيف كانت حالة الأمور في البوسنة والهرسك بالضبط قبل ١٠ سنوات، في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٤. حينئذ كان جدول أعمال المجلس تطغى عليه البوسنة والهرسك: فقد كان يوميا يستنكر القصف بالقنابل، بل والاستخدام المكشوف لقنابل النابالم والقنابل العنقودية في جيب بيهاتش، ويطالب بتيسير الوصول أمام قوافل المساعدة الإنسانية. وإجمالا، أصدر المجلس في عام ١٩٩٤ ذاك، والحرب تدور رحاها، ١٤ بيانا رئاسيا عن البوسنة والهرسك.

البوسنة والهرسك بلد مختلف جدا الآن في منطقة مختلفة جدا أيضا. وبصرف النظر عن الإحباط الذي يراودنا بين الحين والآخر – وهذا جزء من المهمة – حول بطء خطى التقدم، يجدر بنا أن نذكّر أنفسنا بتلك الحقيقة البسيطة. يقينا إن أمام البوسنة والهرسك شوط طويل يجب أن تقطعه قبل أن تصبح دولة عضوا في الاتحاد الأوروبي – طموحها المعلن – أو حليفا يساهم بنصيبه في منظمة حلف شمال الأطلسي، وهذا، مرة أخرى، هدف تتمنى أن تحرزه. لكن المرء إذا راودته الشكوك أحيانا حول ما إذا كانت البوسنة والهرسك ستبلغ حقا هذين الهدفين – وإنني، بالمناسبة، مقتنع بأنها ستبلغهما – فينبغي له أن ينظر لا إلى طول الشوط الذي يجب أن تقطعه، وإنما إلى الشوط الذي قطعته فعلا.

والبوسنة والهرسك اليوم، شأنها شأن جيرانها في منطقة البلقان، تركز بثبات شديد على هدفيها الاستراتيجيين كبلد: التأهل لبدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب، والحصول على عضوية برنامج الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ولا شيء آخر. فهذا هو المستقبل الآمن الوحيد المتاح أمام البوسنة والهرسك، وأعتقد أن الجميع، بما في ذلك كل الأحزاب السياسية والطيف الواسع من مواطني البوسنة والهرسك، يدركون ذلك ويفهمونه.

والدخول من هذه البوابات الأولية، والشروع في المفاوضات وصولا إلى اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب والانضمام إلى برنامج الشراكة من أجل السلام، سيحرك البوسنة والهرسك قدما بصورة كبيرة. فذلك سوف يضع البلد في إطار مختلف يدفع عملية الإصلاح ويجعل التحول المطّرد في دور البوسنة والهرسك في المجتمع الدولي ممكنا، بما في ذلك التخلص من منصبي ومن مكتبي، في نهاية المطاف. والبوسنة تنتقل الآن بشكل حاسم من مرحلة دايتون إلى مرحلة بروكسل. وقوة الشد في بروكسل أصبحت على نفس الدرجة من الفعالية، إن لم يكن أكثر من قوة الجذب في اتفاق بون حين يتعلق الأمر بدفع عملية الإصلاح إلى الأمام.

ومنذ أن خاطبت المجلس في المرة الأخيرة في آذار/مارس، حققنا بعض الخطوات الهامة في البوسنة والهرسك، بحيث أصبحت أكثر اقترابا من الوفاء بالمتطلبات التي حددها الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي. وشهد هذا العام تطورا مطردا في اعتماد تشريعات الإصلاح وإقامة مؤسسات جديدة على مستوى الدولة، وإن كان تنفيذ تلك القوانين كثيرا ما يتأخر بعض الشيء.

أما عملية توحيد موستار فهي تمضي في مسارها المرسوم وحسب التوقيتات المحددة عموما. وأعتقد أن تلك المشكلة، وهي الأكثر تعقدا بين كل مشاكل البوسنة والهرسك، قد بدأت تتحرك الآن نحو خاتمة ناجحة. ولدينا فريق دولي صغير في موستار يعمل مع السلطات هناك بشكل وثيق جدا لتنفيذ النظام الأساسي الجديد. ويتمثل التحدي الآن في التأكد من أن الإدارة الموحدة الجديدة لمدينة موستار، التي تجسد نتائج الانتخابات البلدية المعقودة في تشرين الأول/أكتوبر، تؤدي عملها بنجاح ونحن على أبواب العام الجديد، وأنها بدأت تقدم الخدمات الحكومية بما يحقق مصالح مواطنيها.

وأعتقد أننا نواصل إحراز تقدم طيب في المجال القضائي. فالمجلس الأعلى الوحيد للقضاة والمدعين العامين، الذي يغطي الدولة برمتها، قد أُنشئ في ١ أيار/مايو، وتوشك البوسنة والهرسك على أن تبدأ محاكمة مرتكبي جرائم الحرب في محكمتها الوطنية لجرائم الحرب اعتبارا من كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥ – وهي خطوة هامة نحو تحقيق كيان الدولة.

وفي المجال الاقتصادي، شاهدنا إصدار قانون المشتريات العامة الجديد للبوسنة والهرسك؛ فضلا عن الإصلاحات الرئيسية في قطاع الطاقة والتي سمحت بإعادة ربط البوسنة والهرسك بشبكة كهرباء جنوب شرق أوروبا؛ وبدء المرحلة الثالثة من مبادرة إعمال الجرافات، التي تهدف إلى التخلص من العوائق البيروقراطية التي تعترض المعاملات والأعمال التجارية السليمة؛ وربما كان الأهم من كل ما تقدم – وأشيد هنا بالقرارات الصعبة التي اتخذتها سلطات البوسنة والهرسك في هذا الشأن – تسوية المسألة المؤلمة والعويصة المتمثلة في فداحة حجم الدين الداخلي فيما بعد الحرب، ولولا ذلك، لكان يمكن أن تتعرض مسيرة الاقتصاد والمستقبل الاقتصادي للبلد برمته للانهيار.

من جهة أخرى، وعلى صعيد البلديات، اعتُمد تشريع ينص على الانتخاب المباشر للعُمَد في وقت مناسب قبل الانتخابات البلدية التي أُجريت في ٢ تشرين الأول/أكتوبر. وهذه الانتخابات نظمتها سلطات البوسنة والهرسك التي قامت بتمويلها حصريا، وقد أُجريت على أساس سلمي تماما. وعُقدت أول انتخابات في منطقة برتشكو – وكان ذلك شرطا مسبقا لتطبيع مركز الحكم الذاتي والتمهيد لإنهاء النظام الإشرافي، الذي أرجو أن يتم خلال المستقبل القريب نسبيا.

وفي داخل مكتب الممثل السامي، ما زلنا نسترشد بخطة تنفيذ مهمتنا والمهام الأربع الرئيسية التي تتضمنها: إرساء سيادة القانون، الإصلاح الاقتصادي، بناء المؤسسات، وإصلاح الدفاع/الأمن. وهذا العام، خفضنا عدد موظفي المكتب، وسلمنا المجالات التي انتهت مهمتنا فيها إلى سلطات البوسنة والهرسك، وخفضنا حجمنا بما لا يقل عن ٢٥ في المائة. وسوف يستمر هذا التوجه.

وفي إطار الخطة الشاملة لتنفيذ المهمة، حددنا ست أولويات رئيسية للتنفيذ خلال العام القادم. وتتعلق تلك الأولويات جميعها بتعزيز المؤسسات الرئيسية التي تُعد ضرورية لعمل دولة البوسنة والهرسك بشكل فعال في إطار مؤسسات أوروبا – الأطلسي.

ومن بين تلك الأولويات محكمة الدولة، التي بدأت تأتي بنتائج فعلية. فالإدانات والمحاكمات لمن كان لا يمكن المساس بهم، ولذوي الجاه والقوة، قد بدأت تقنع مواطني البوسنة والهرسك بأنه لن تكون هناك حصانة للأثرياء أو الأقوياء أيا كانت القومية التي ينتمون إليها.

ومن أولوياتنا الأخرى تعزيز أداء مجلس الوزراء. وذلك مطلب ملح. وعلينا أن ننشئ وزارات قادرة على أداء عملها بفعالية، ولديها العدد الملائم من الموظفين والمقر المناسب من حيث المكان. ومن جهة أخرى، تم إلغاء وكالتي الكيانين للاستخبارات، وبدأت وكالة الدولة للاستخبارات والأمن عملها رسميا في ١ حزيران/يونيه، بعد دمج سابقتيها – وتلك مهمة ضخمة ودقيقة، وإن كنت أعتقد أنها تمضي بسلاسة.

وبمساعدة بعثة الشرطة الأوروبية، نحرز الآن تقدما في إصلاح الشرطة وإنشاء هيكل فعال للشرطة في البوسنة والهرسك. ووكالة الدولة للتحقيق والحماية – أو إن شئتم، مكتب التحقيقات الفيدرالي للدولة – بدأت عملها في مبانيها الخاصة وقد أصبحت هيئة ذات مصداقية متزايدة في مجتمع إنفاذ القانون، وإن كان الطريق أمامها لا يزال طويلا قبل أن نشعر بكامل الارتياح عن أدائها. وهناك لجنة لإعادة هيكلة الشرطة، يترأسها السيد مارتتز، رئيس وزراء بلجيكا السابق، أُنشئت بمبادرة من رئيس الوزراء تيرزيتش في ٢ تموز/يوليه. وسوف تقدم اللجنة تقريرها بنهاية العام وقد أُنيطت بها مهمة بلورة هيكل واحد للشرطة في البلد لتمكينه من مكافحة الجريمة على نحو فعال.

وفيما يتعلق بعمل الشرطة، اسمحوا لي أن أتناول بإيجاز مسألة هامة ويعتقد البعض أنها حساسة – وأقصد بها مسألة شهادات الصلاحية للشرطة. وهذه مسألة لم تكن قد حُسمت بعد انتهاء عمل قوة الشرطة الدولية. وبعد البيان الرئاسي الذي أصدره مجلس الأمن في حزيران/يونيه، طالبت رئاسة البوسنة والهرسك كل السلطات الوطنية المختصة بمواءمة قوانينها بغية تنفيذ قرارات قوة الشرطة الدولية التابعة للأمم المتحدة تنفيذا كاملا. وأرحب بذلك. وننتظر الآن من سلطات البوسنة والهرسك أن تعتمد تلك التعديلات في القريب العاجل. وسوف نرصد الموقف عن كثب ونقدم تقريرا إلى المجلس. ورغم أننا نحرز تقدما ملحوظا بشأن مسألة التنفيذ، ما زال علينا أن نجد حلا للحالات المشكوك فيها المتبقية – وهي مسألة يؤسفني أن أقول إنها ما زالت قيد المناقشة مع إدارة عمليات حفظ السلام و لم تُحسم بعد. واسمحوا لي أن أوضح ذلك.

لقد تم الاتفاق مع وكيل الأمين العام لعمليات حفظ السلام في أيار/مايو من العام الحالي على أن الجهود الرامية إلى ضمان التنفيذ الكامل لقرارات الأمم المتحدة ينبغي أن تتم بمعزل عن الحالات المشكوك فيها. ولجنة حقوق الإنسان في إطار المحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك أصدرت قرارا هذا الصيف يوضح أن تنفيذ السلطات المحلية لقرارات الصلاحية التي تصدرها الأمم المتحدة لا يشكل انتهاكا لحقوق ضباط الشرطة بموجب الاتفاق الأوروبي لحقوق الإنسان، كما يُزعم. ونحن نرحب بذلك الحكم. ونرى أنه يمكن الآن مراجعة كل قرارات الأمم المتحدة بشأن مسائل القانون والحقيقة قياسا على هذا القرار. وهذا أمر طيب.

ومع ذلك، ما زلنا نواجه مزاعم يومية بوجود مخالفات إجرائية. ولست أدري ما إذا كان لها ما يبررها أم لا. وقد أرسل ممثل وكالة أخرى من وكالات الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك العديد من الأمثلة إلى مكتبي، مدعيا بوجود قصور إجرائي. و لم تتمكن الأمم المتحدة في نيويورك حتى الآن من أن تقدم لنا الأدلة التي تناقض تلك الادعاءات. ونرى أن قدرة الأمم المتحدة على القيام بذلك أمر رئيسي لتحديد ما إذا كان لا بد من وجود آلية للاستعراض في تلك

الحالات. أخيرا، فإننا ندرك، بالطبع، أن استعراض القرارات الصادرة بموجب ولاية من الأمم المتحدة يتطلب أن تأذن المنظمة بذلك، ونحن رهن إشارة المجلس بغية إيجاد حل ملائم يحفظ التراث القيّم الكبير للأمم المتحدة في البوسنة والهرسك من خلال قوة الشرطة الدولية ووكالاتها الأخرى.

وهذه مسألة هامة، ولكن يجب ألا تصرفنا عن تنفيذ الأولويات التي وصفتها سابقا. واسمحوا لي الآن أن أتناول بإيجاز تلك الأولويات:

وإحدى أولوياتنا الأخرى هي الإنشاء في الوقت المناسب وبصورة منظمة لهيئة الضرائب غير المباشرة التي تغطي كل الدولة. ويسرني أن أبلغ بأنها الآن قائمة وعاملة، ونحن على وشك إدماج الإدارات الجمركية للكيان في هيئة وحيدة للدولة ونعد لإدخال ضريبة قيمة مضافة في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٦. وذلك موعد نهائي صعب، ولكنني ما زلت يحدوني الأمل في أننا سنفي به.

وبالنسبة لإصلاح الدفاع، فإننا واصلنا المضي قدما بالوفاء بالمعايير المرجعية الـ ١٤ التي حددتها منظمة حلف شمال الأطلسي بتعيين أول وزير دفاع للبوسنة والهرسك بعد انتهاء الحرب وضباط الأركان العامة الأساسيين، فضلا عن التخفيض الكبير لقوام القوات المسلحة للكيان. وعمل وزير الدفاع في البوسنة والهرسك، الوزير رادوفانوفيتش، بكفاءة بالغة منذ أيار/مايو بوصفه رئيسا مشتركا للجنة إصلاح الدفاع. وفي كانون الأول/ديسمبر، ستتولى منظمة حلف شمال الأطلسي قيادة لجنة إصلاح الدفاع في البوسنة والهرسك وقيادة إصلاح الدفاع بشكل عام. وأود أن أغتنم هذه الفرصة كي أشيد إشادة عامة حارة بجيمس لوتشر ممثل وزارة الدفاع بالولايات المتحدة، الذي انتُدب لنا. فقد كانت مرونته وصبره ولمساته الواثقة عوامل أساسية للتقدم الكبير الذي أُحرز في إصلاح الدفاع، وكلنا مدينون للسيد لوتشر بكثير من الشكر.

وأعتقد أن جميع هذه التطورات، إذا أُخذت مجتمعة، تعني أن البوسنة والهرسك تمضي الآن على نحو حاسم على الطريق المؤدي إلى الانضمام إلى عضوية الاتحاد الأوروبي وعضوية منظمة حلف شمال الأطلسي وإلى حياة بوصفها بلدا أوروبيا طبيعيا وسلميا. وأعتقد أن هذا إنجاز كبير جدا، بعد وقت لا يتجاوز تسع سنوات من اتفاق دايتون.

إن البوسنة والهرسك تتغير، وبالتالي فإن الأمر المناسب هو أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يبدأ بتعديل وجوده في البوسنة والهرسك أيضا، لكي يعكس الأوقات المتغيرة والتحديات المتغيرة.

وبطبيعة الحال، فقد فعلنا ذلك باستمرار منذ اتفاق دايتون. وطور مكتب الممثل السامي بشكل منتظم دوره، بحصوله على سلطات بون بعد مرور عامين من ولايته وباستخدام هذه السلطات بطرق مختلفة بغية تعزيز تنفيذ السلام منذ ذلك الحين. ونحن الآن نجري تخفيضا كبيرا جدا لاستخدام هذه السلطات، وينبغي أن يستمر ذلك – وأؤمن انه سيستمر.

وينطبق الأمر نفسه على الوجود العسكري الدولي الذي تقوده منظمة حلف شمال الأطلسي. فقد جرى تخفيض حجمه بينما زاد الاستقرار – من ٠٠٠ ٦٥ بعد دايتون إلى ٠٠٠ ٧ فقط اليوم.

وفي ٢ كانون الأول/ديسمبر، سنشهد التطور المنطقي المقبل، حينما تنتهي قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك وتُسلم منظمة حلف شمال الأطلسي قيادة البعثة العسكرية في البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي. وسيكون ذلك انتقالا صعبا، ولكنني أشعر بالسرور إذ أُبلغ

المجلس بأنني على ثقة بأن الانتقال سيمضي بشكل سلس وجيد.

كما يحدوني الأمل في أن معظم سكان البوسنة بصراحة لن يلاحظوا الفرق. ونسبة ثمانين في المائة من القوات على الأرض في إطار قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك هي بالفعل قوات أوروبية، وبينما ستتغير دون شك العلامات الكتفية والأعلام، فإن الالتزام بتهيئة بيئة مأمونة وآمنة لن يتغير. وستبدو القوة الجديدة مشابهة جدا لقوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، وستعمل على نفس المنوال وبنفس مستوى الأمن. وستكون قوية عسكريا ولن تطيق أي تحديات للسلام والنظام في البوسنة والهرسك.

بيد أن هذا أيضا يرمز بوضوح إلى المصير الأوروبي للبوسنة والهرسك. والتزام الاتحاد الأوروبي بإمكانية انضمام البوسنة والهرسك إليه في المستقبل جلي الآن.

وستسمح العملية للاتحاد الأوروبي بتجميع كل أصوله في البوسنة والهرسك تحت تنسيقي. وهذه الأصول هي القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي وبعثة شرطة الاتحاد الأوروبي وبعثة الاتحاد الأوروبي للرصد ووفد المفوضية الأوروبية مع برنامجه للمساعدة الذي يبلغ ٦٥ مليون يورو في العام، بالإضافة إلى عمل الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وسنتمكن الآن من تنسيق تلك الأصول لكي تؤثر بشكل أكثر فعالية، بينما تتحرك البوسنة والهرسك إلى مرحلة جديدة نوعيا في علاقاتها مع الاتحاد الأوروبي.

وأقول هذا بصفتي الممثل السامي، ولكنني أيضا أضع قبعتي الثانية بوصفي ممثلا خاصا للاتحاد الأوروبي، وهو دور سيزداد أهمية في الأشهر والأعوام المقبلة.

وهذا لا يعني – وأود أن أؤكد على هذه النقطة – أن الدور المتزايد للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك ينبغي أن يكون على حساب الآخرين – بل على العكس من ذلك تماما. أعتقد أن هناك قاعدة عامة تتعلق بتحقيق استقرار السلام الدولي: ألا وهي كلما ازداد التحالف اتساعا، زادت الفرصة للنجاح. وبالتالي من الأساسي أن نحافظ على وحدة الجهود تلك وتوسيع المسعى من خلال مجلس تنفيذ السلام، الذي أؤمن أنه ينبغي أن يستمر في العمل ليدمج الإسهامات التي يقدمها الاتحاد الروسي وتركيا واليابان وكندا والولايات المتحدة الأمريكية، فضلا عن الدول الأخرى الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. وتلك إسهامات بالغة الأهمية، وسنرتكب خطأ لو أنشانا أو تجاهلنا الإطار الذي يسمح بتقديم تلك الإسهامات.

إن حقيقة إننا تمكنا من إجراء هذا الانتقال من قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك إلى القوة الأوروبية لتحقيق الاستقرار تشكل إشادة قوية بمنظمة حلف شمال الأطلسي وبكل الذي أنجزته في البوسنة والهرسك في السنوات التسع الماضية. واسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد إشادة حارة بالحلف، الذي، بطبيعة الحال، سيخاطب أمينه العام المجلس اليوم، وبكل الجنود الذين خدموا تحت راية منظمة حلف شمال الأطلسي بوصفهم جزءا من، أولا، قوة التنفيذ وبعد ذلك قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك. فقد أدوا مهمة متميزة حقا. وهم لم ينهوا حربا فحسب، ولكن ساعدوا على بناء السلام، وهم يسلمون حالة أفضل بشكل لا يقاس ولا يصدق من الحالة التي وجدوها في عام ١٩٩٥.

إن حقيقة أن منظمة حلف شمال الأطلسي ستستمر في الاضطلاع بدور حيوي – ولكنه مختلف – في البوسنة بعد أن تتسلم القوة الأوروبية لتحقيق الاستقرار، مع وجود ضابط برتبة فريق أول من الولايات المتحدة على رأس المقر الجديد لمنظمة حلف شمال الأطلسي، جديرة بترحيب كبير. وسيركز هذا الدور على إصلاح الدفاع، ولكنه سيعمل أيضا

بشأن مكافحة الإرهاب وبذل جهد مستمر لمطاردة مجرمي الحرب المدانين.

وبالتالي فإن الرسالة التي أبلغها للمجلس رسالة جيدة، كما أعتقد، ولكن هناك بعض النقاط التي تستدعي القلق. واسمحوا لي أن أتطرق لثلاث من تلك النقاط بينما نمضي في المرحلة المقبلة لانتقال البوسنة والهرسك إلى دولة كاملة وإلى الانضمام إلى عضوية المؤسسات الأوروبية الأطلسية.

والنقطة الأولى اقتصادية. فاقتصاد البوسنة والهرسك ما زال لا ينمو بسرعة كافية لتخفيف الألم الواقع على سكانها الذين يعانون، وذلك مجال نحن بحاجة إلى أن نركز عليه في العام المقبل.

والنقطة الثانية، التي تقلقني، هي الجدوى المالية للدولة في شكلها الراهن. وسأؤكد على أن هذا الأمر قد يجعل من الضروري أن ننظر قبل مرور وقت طويل، ليس الآن، ولكن بعد وقت قصير، في الحاجة الماسة إلى جعل الهيكل الدستوري للدولة أكثر عملا.

والنقطة الثالثة هي موضوع يستدعي أعجل دواعي قلقي ويمثل أكبر تهديد للبلد بأسره ولكنه على الأخص يمثل تهديدا لآفاق جمهورية صربيسكا.

وعندما خاطبت المجلس في آذار/مارس، أوضحت أن هناك خطرا حقيقيا جدا بأنه، على الرغم من التقدم الملحوظ الذي تحرزه البوسنة والهرسك في إصلاح الدفاع، يمكن للفشل الكامل لجمهورية صربيسكا في الوفاء بالتزاماتها للمحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة أن يبدد فرصة البلد للدخول في الشراكة من أجل السلام في مؤتمر قمة منظمة حلف شمال الأطلسي الذي سيُعقد في اسطنبول في حزيران/يونيه.

وكما نعلم، فإن ذلك، وللأسف، هو ما حصل على وجه الدقة. فالسجل واضح تمام الوضوح ويفيد بقراءة كئيبة. ففي تسعة أعوام، لم تسلم جمهورية صربيسكا شخصا واحدا مدانا على جرائم حرب – ولا واحد – على أي مستوى سواء كان ذا رتبة كبيرة أو صغيرة أو متوسطة. وفي تسعة أعوام، لم يمنحوا المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة المعلومات التي هي بحاجة إليها لكي تتعقب المدانين أو لتقدم التعاون في إلقاء القبض على رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش. وفي تسعة أعوام، لم يتخذوا أي إجراء هام لفعل الأمر نفسه أيضا.

ويجب أن أقول إن هناك بعض البوادر المشجعة في الأشهر الأخيرة. وكان الكلام الذي أدلى به الرئيس كافيتش رئيس جمهورية صربيسكا في حزيران/يونيه، معترفا فيه بحجم الجرائم التي ارتُكبت في سريبرينيتسا، جريئا وهاما.

إن عمل لجنة سريبرينيتسا نفسها، التي أنشأها بالكامل حكومة جمهورية صربيسكا، انتزع من كارلا ديل بونتي التصريح بأن لجنة سريبرينيتسا وفرت معلما بارزا على طريق الحقيقة والعدالة. كما أننا لم نشهد إلا قبل يومين اعتذارا رسميا قدمته حكومة جمهورية صربيسكا لضحايا تلك الصفحة الأكثر قتامة في التاريخ الأوروبي. وآمل أن يؤدي ذلك إلى إجراء عملية أوسع للحقيقة. أرجو أن يشمل ذلك أيضا أشخاصا آخرين من البوسنة والهرسك. إن أسوأ الجرائم وقعت في سيريبرينيتشا، ولكنها ليست المدينة الوحيدة. وأرجو أن ينتهز الشعب هذه الفرصة التي أتاحها بيان جمهورية صربسكا لضمان أن يقوم مستقبل البوسنة على أساس الاعتراف بماضيها وإدراكه.

وبالرغم من ذلك، لا تزال الحقيقة المجردة تتمثل في أنه بعد انقضاء تسع سنوات لم تقدم سلطات جمهورية صربسكا متهما واحدا إلى المحكمة الجنائية الدولية

ليوغوسلافيا السابقة، وما زال كاراديتش وملاديتش فارين. إن ذلك وصمة عار على جبين العدالة، ووصمة عار أيضا تلحق بقيم المؤسسات التي يدعي قادة جمهورية صربسكا أنهم يودون الانضمام إليها. وينبغي ألا يكون هناك أدنى شك لديهم، عندما تذكر منظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي أنهم إذا أرادوا للبوسنة والهرسك أن تنضم إلى هذه المؤسسات، يجب أن يتعاونوا مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. فتلك الكلمات ليست كلمات فارغة، إنها كلمات جادة للغاية. وينبغي ألا يساورهم الشك ولو للحظة في أنه لا يمكنهم التعامل مع هذا الالتزام الرسمي، الذي وقّعوا عليه في دايتون، وكأنه مكتوب بحبر سري بينما هو واضح كل الوضوح. وينبغي أن يفهموا بوضوح أن المجتمع الدولي لن يسمح لهم، وأرجو كذلك ألا يسمح لهم مجلس الأمن، بأن يستمروا في الإفلات من العقاب في انتهاكهم للمتطلب الأساسي لاتفاق دايتون.

إن للعدالة ذاكرة طويلة، وقد تركت سيريبرينيتشا انطباعا ثابتا على تلك الذاكرة. ومرور تسع سنوات فترة طويلة من الزمن، طويلة جدا. إن الوقت ينفد حيال اتخاذ إجراء من أجل الامتثال للقانون الدولي. وإن الوقت ينفد أيضا حيال استمرار جمهورية صربسكا في سد الطريق أمام انضمام البوسنة والهرسك إلى الاتحاد الأوروبي وإلى منظمة حلف شمال الأطلسي. وإن الوقت ينفد كذلك حيال الذين يعتقدون أن بإمكانهم أن يسيئوا استخدام الحماية التي وفرها لهم اتفاق دايتون.

أرجو إذا أن تكون رسالة المجلس واضحة إلى قادة جمهورية صربسكا بأنه قد حان الوقت للقيام بذلك، وقد مضى وقت الاعتذار. وهذه المسألة هي الآن بدون شك أكبر عقبة تعترض تحقيق مستقبل أفضل، وكلما بقيت تلك العقبة بدون حل، كلما طال الوقت أمام البوسنة والهرسك لكي تنفصم انفصاما حاسما عن الماضي وتحتضن مستقبلا أفضل بوصفها دولة أوروبية معاصرة. هذا ما يريده بشدة المواطنون في البوسنة والهرسك، وهذا ما يستحقونه دون شك.

لقد بدأت بياني بالعودة إلى عام ١٩٩٤ لكي نتذكر كيف مضت البوسنة والهرسك قدما منذ فظائع تلك الحرب. وربما يمكنني أن أنهي بياني بأن أدعو الأعضاء إلى أن يتخيلوا الوضع بعد عشر سنوات من الآن وأن يتصوروا الحال الذي سوف تكون عليه البوسنة والهرسك حينئذ. أعتقد أن هناك الآن أملا حقيقيا في أنه إذا أمكن حل القضية الحاسمة للتعاون مع محكمة لاهاي، وإذا استطاعت البوسنة والهرسك أن تبقي على جهودها الإصلاحية الممتازة، وإذا استطاع المجتمع الدولي أن يبقي على اهتمامه ودعمه، سوف تصبح البوسنة والهرسك حينئذ دولة متحولة في منطقة قد تحولت هي الأخرى. وسوف تكون هذه جائزة كبرى لا للبوسنة والهرسك فحسب، بل أيضا للمجتمع الدولي برمته، الذي يمثله هذا المجلس.

إذا كلمتي الأخيرة هي: دعونا نعقد العزم على الالتزام بالهدف حتى يتم الانتهاء من تلك المهمة. إننا نقترب من تحقيق ذلك الهدف.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أشكر اللورد أشداون على إحاطته الإعلامية الشاملة.

وأعطي الكلمة الآن لمعالي السيد ملادين إيفانيتش، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير خارجية البوسنة والهرسك.

السيد إيفانيتش (البوسنة والهرسك) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي، بالنيابة عن حكومة البوسنة والهرسك وشعبها، أن أبدأ بالإعراب عن خالص التعازي للشعب الفلسطيني على هذه الخسارة الأليمة لوفاة قائده السيد ياسر عرفات.

إنه لشرف عظيم حقا أن تتاح لي فرصة التكلم أمام مجلس الأمن لأول مرة أثناء ولايتي بصفتي وزير خارجية البوسنة والهرسك، وذلك بمناسبة نظر المجلس في تقرير الممثل السامي عن تنفيذ اتفاق السلام (S/2004/807، الضميمة)، الذي قُدم إلى الأمين العام.

واسمحوا لي، في البداية، أن أهنئكم، سيدي، على توليكم رئاسة مجلس الأمن عن هذا الشهر، وأتمنى لكم كل النجاح في مساعيكم. وأود أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشكر اللورد أشداون على تقريره الشديد البلاغة والتفصيل، والذي شمل أنشطة مكتب الممثل السامي المعني بتنفيذ اتفاق السلام في البوسنة والهرسك في الأشهر الستة الماضية.

بالرغم من كل الصعوبات التي شاهدناها في نصف السنة الماضية، اسمحوا لي أن أبدأ بملاحظة إيجابية. لقد أحرزت البوسنة والهرسك تقدما كبيرا نحو تنفيذ اتفاق سلام دايتون – باريس. وأعلنت منظمة حلف شمال الأطلسي في مؤتمر قمتها الأخير في اسطنبول أن قوة تحقيق الاستقرار قد أنجزت ولايتها بنجاح. وبمجرد الانتهاء من ولاية قوة تحقيق الاستقرار، ستنشأ بعثة جديدة للعملية العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي، وهذا يبشر بمرحلة جديدة في عملية الاندماج الأوروبية – الأطلسية. وفي الوقت ذاته، ستُبقي منظمة حلف شمال الأطلسي على وجود لها في المقر في سراييفو، بهدف مساعدة سلطات البوسنة والهرسك في ميدان إصلاح الدفاع، وكذلك في مجال القبض على الأشخاص المتهمين بارتكاب جرائم حرب، وفي مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب. إن عملية التحول دلالة واضحة على بدء مرحلة جديدة في تاريخ البوسنة والهرسك. لقد حولنا أنفسنا تقريبا إلى دولة طبيعية أوروبية في مرحلة انتقال من نظام اشتراكي عتيق إلى اقتصاد السوق الحر، ومن نظام شيوعي ما قبل الحرب إلى نظام ديمقراطي على الطراز الغربي، ومن منطقة حروب وصراعات إلى عامل استقرار في المنطقة.

ولكن قبل أن أدلي ببعض الملاحظات عن عملية الإصلاح التي قمنا بها، أود أن أتناول الفرع الثالث عشر من التقرير من أوله وأؤكد على محتواه بوصفه أهم التطورات في الفترة المشمولة بالتقرير. فيوم الاثنين الماضي قبلت غرفة حقوق الإنسان التابعة للمحكمة الدستورية للبوسنة والهرسك تقرير حكومة جمهورية صربسكا بشأن الأحداث التي وقعت في سيريبرينيتشا وحولها في تموز/يوليه ١٩٩٥. وبذلك تكون اللجنة الخاصة المعنية بسيريبرينيتشا، التي أنشأتها حكومة جمهورية صربسكا، قد أنجزت مهمتها التاريخية ومهدت السبيل أمام عملية المصالحة الناجحة فيما بعد الحرب في بلدي. والتقرير لا يتضمن فحسب أسماء ٨٠٠ ٧ شخص فقدوا حياتهم في أثناء أبشع الأحداث المأساوية في الصراع ويكشف النقاب عن مواقع جديدة كثيرة للمقابر الجماعية، بل يقبل أيضا تحمل جمهورية صربسكا لنصيبها من المسؤولية، ويعرب عن الأسف لأسر الضحايا. لقد ارتكبت جميع الأطراف جرائم كما نعرف جميعا. ونتوقع من جميع الأطراف التي شاركت في الصراع أن تحذو هذا الحذو، لأنه لن يكون هناك مصالحة حقيقية واستعادة للثقة حتى يتم التعرف على مصير كل الأشخاص المفقودين.

إننا نعرف جيدا أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يبقى من أكبر العقبات أمام انضمام البوسنة والهرسك إلى عمليات الاندماج الأوروبية – الأطلسية. ولو لم يكن ذلك الشرط الوحيد قائما، لكنا قد استوفينا جميع الشروط الموضوعة في دراسة الجدوى، وربما كنا قد وقّعنا على اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، وربما أصبحنا أعضاء في الشراكة من أجل السلام.

ومع ذلك فإن اعتقال المتهمين في محكمة لاهاي أمر حساس لكل من السلطات المحلية والمجتمع الدولي، ولكنه لم يعد قضية سياسية. ونتيجة للمطالب المستمرة من المجتمع الدولي قامت السلطات في جمهورية صربسكا مؤخرا بعدة محاولات لاعتقال بعض المتهمين. وترتبت على محاولة من تلك المحاولات، في نيسان/أبريل من هذا العام، أكثر العواقب غير المرغوب فيها، وهي وفاة مدني بريء وملاحقة شرطيين قضائيا. وهناك التزام سياسي ثابت باعتقال مجرمي الحرب، كما أن هناك وعيا لدى شعب البوسنة والهرسك بأن التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة شرط مسبق للاعتراف بالبلد بوصفة دولة ديمقراطية. ونتيجة للإصلاحات ازدادت قدرة الدولة على التصدي لهذه المشكلة بشكل كبير. وقد أنشئ قسم الاستخبارات التابع للدولة وكذلك وكالة التحقيقات والحماية التابعة للدولة، مع وجود إدارة خاصة تتناول قضايا جرائم الحرب. ونعتقد اعتقادا راسخا أن كل هذه التدابير ستؤدي إلى نتائج ملموسة.

وتؤكد البوسنة والهرسك بصفة خاصة على أهمية التعاون الوثيق فيما بين الدول المجاورة في هذه المسألة بالذات. ومع ذلك، فإننا مقتنعون بأنه بدون التنسيق والتعاون الكاملين بشأن هذه القضية مع المنظمات الدولية الموجودة في البوسنة والهرسك، من قبيل المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، والعملية العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي، ومنظمة حلف شمال الأطلسي، وبعثة الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك، ومكتب الممثل السامي، فإن اعتقال المتهمين لن يكون أمرا مؤكدا.

وأود الآن أن أدلي ببعض الملاحظات بشأن الإصلاح الاقتصادي. فمنذ جاء مجلس الوزراء الجديد إلى الحكم أبدى ما يلزم من استعداد وكفاءة لمعالجة مجال الإصلاح الاقتصادي بوصفه الأولوية رقم واحد بالنسبة له. ولذلك فإن النتائج كانت أقل قليلا من أن تكون رائعة: فقد تم وضع جميع قوانين رؤوس الأموال الضرورية كشرط لإنجاز اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب، حتى أن القانون الذي لم يكن شرطا ولكنه كان ضروريا للحكومة – قانون القيمة المضافة – يخضع حاليا للإجراءات البرلمانية، في هذه اللحظة. وغني عن البيان أن تلك النتائج قد أنجزت بالتعاون الوثيق مع مكتب الممثل السامي والبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومع الخبراء الدوليين الآخرين. واعتمد البرلمان قانون الديون الداخلية بالصيغة التي أوصى بها صندوق النقد الدولي، ولم تكن تلك العملية خالية من الصعوبات.

وكانت الإصلاحات في الميادين الأخرى ناجحة بدرجة متساوية. وبدأت وزارة الدولة للدفاع مزاولة أعمالها. وباشرت وكالة الدولة للتحقيق والحماية تأدية دورها في التصدي للجريمة على مستوى الدولة. وأصدرت محكمة الدولة أحكامها الأولى ضد الجريمة المنظمة والفساد، وبذلك ساهمت باستعادة ثقة السكان بالنظام القانوني وسيادة القانون. وتعمل دائرة الجمارك، بعد إصلاحها، يدا بيد مع دائرة الدولة للحدود، وتكافح الدائرتان المهربين بنجاح، وفي نفس الوقت يدر هذا العمل دخلا للدولة.

أما فيما يتعلق بالتعاون الإقليمي، فإن البوسنة والهرسك لا تزال تقوم بدور نشط في عمل المنظمات الإقليمية مثل عملية التعاون في جنوب شرقي أوروبا، وميثاق الاستقرار لجنوب شرقي أوروبا ومبادرة أوروبا الوسطى، فضلا عن التعاون على المستوى الثنائي. ويتم التركيز على التعاون بين بلدان جنوب شرقي أوروبا بهدف تغيير صورة المنطقة واجتذاب الاستثمارات الأجنبية. إن التقدم الاقتصادي والازدهار في المنطقة يعتمدان على الاستقرار – الذي حرمنا منه في الماضي، ولكننا نعمل الآن على تحسينه باستمرار.

وهـذا لا يمكـن أن يـتم إلا بـروح حسـن الجـوار والعلاقات الطيبة مع بلدان المنطقة، وسوف نواصل جهودنا من أجل تحقيق هذه الغاية. إننا مصممون على الاستمرار في تحسين علاقاتنا مع الجيران المباشرين مثل صربيا والجبل الأسود، وجمهورية كرواتيا، وكذلك مع جميع بلدان المنطقة. وإن البوسنة والهرسك تظل ملتزمة بالاضطلاع بجميع واجباتها وبالامتثال للمعايير الضرورية لكي تصبح جزءا من برنامج الشراكة من أجل السلام. وقد اتبعنا مع بلدان المنطقة الأخرى نهجا نشطا للغاية من خلال ميثاق الأدرياتي، حيث حصلنا من ذلك المحفل على دعم بلدان المنطقة في تحقيق هدفنا النهائي، ألا وهو العضوية الكاملة في منظمة حلف شمال الأطلسي.

وعلى الرغم من أننا نتفق جميعا على المهمة الكبيرة التي أنجزت حتى الآن في البوسنة والهرسك، يجب أن لا يجعلنا إعجابنا بالإنجازات أن نتباطأ في مسيرتنا. ومن أجل إكمال المسيرة وتحقيق الهدف المشترك، وهو الاستقرار السياسي التام والاستدامة الاقتصادية، علينا أن نقوم بالمزيد من العمل وأن نبذل الجهود المشتركة على المستويين المحلي والدولي. إن التحليل التفصيلي للأوضاع الراهنة في البوسنة والهرسك، وكذلك استعراض المهام التي ما زالت أمامنا مبينان في تقرير الممثل السامي. وبينما نشاطر تماما الرأي بأن اتخاذ تدابير عاجلة في القطاعات الإنمائية الرئيسية ما زال ضروريا، أود أن أؤكد للمجلس أن سلطات البوسنة والهرسك ستبذل كل الجهود اللازمة لبلوغ تلك الغاية. وإني في الوقت ذاته، على اقتناع بأننا سنستمر في الحصول على دعمكم كما كان الحال في الماضي.

وأود أن أختتم بياني بملاحظة أخيرة. إن كل الإصلاحات المذكورة أعلاه ما كانت تتحقق بدون الاستعداد التام لمؤسسات البوسنة والهرسك وساستها لتحمل المسؤولية وتقديم التنازلات اللازمة. ولا يوجد حتى قانون واحد فرض فرضا من قبل مكتب الممثل السامي. ومع أن بعض القوانين تميزت بالحساسية السياسية، فقد اعتمدت من خلال إجراءات برلمانية اعتيادية. وبالإضافة إلى ذلك، جرت الانتخابات المحلية في البوسنة والهرسك، ولأول مرة جرى تنظيمها وتمويلها بشكل مستقل. وقد أعلن المراقبون الدوليون أن الانتخابات كانت منصفة وجرت بصورة منتظمة. ومع ذلك، تبقى هناك حقيقة أن المشاركة في الاقتراع ما زالت ضعيفة على المستويين العام والمحلي. وقد يعود جزء من السبب إلى أن المنتخبين ما زالوا لا يعترفون بأن الساسة المحليين هم أصحاب السلطة الحقيقية، بالرغم من الإصلاحات الكثيرة التي اتفقنا بشأنها.

وقد أدت مؤسسة الممثل السامي دورا هاما في البوسنة والهرسك، ولكنني أعتقد أن الوقت قد حان لإعادة النظر في ولايتها. فبعد عشر سنوات من اتفاق السلام في دايتون، فإن مؤسسة الممثل السامي، المتمتعة بما يسمى صلاحيات بون، التي تخولها سلطة فرض القوانين وعزل السياسيين، ينبغي أن تتطور. وأعتقد أن أفضل موعد للقيام بذلك هو نهاية العام القادم. وفي هذا الصدد، أود أن أؤكد للمجلس أن سلطات البوسنة والهرسك على أتم استعداد لتولي السلطة الكاملة من أجل مستقبل البلد.

السيد بلوغر (ألمانيا) (تكلم بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أدلي ببضع ملاحظات فيما يتعلق بوفاة الرئيس عرفات. لقد خسر الشعب الفلسطيني بوفاة الرئيس ياسر عرفات قائده التاريخي. ونحن نتقدم بتعازينا إلى أسرة الفقيد وإلى الشعب الفلسطيني. إن حياة ياسر عرفات تشهد على التاريخ المضطرب والمأساوي للشعب الفلسطيني ومنطقة الشرق الأوسط بشكل عام. وقد كانت حياته وجهوده انعكاسا لآمال السلام لدى الكثيرين، وأبرزت أيضا التقدم والنكسات على طريق السلام. وفي هذه اللحظة، نتمنى للشعب الفلسطيني أن يتمتع بالقوة والتصميم لمواصلة جهوده

من أجل دولة ذات سيادة ومستقلة وديمقراطية، تعيش بسلام داخل حدود معترف بها جنبا إلى جنب مع إسرائيل. ونأمل أن يكون للشعب الفلسطيني قريبا قيادة منتخبة ملتزمة بمواصلة السعي من أجل السلام والعدالة.

تود ألمانيا أن تعلن عن تأييدها للبيان الذي سيدلي به ممثل هولندا لاحقا باسم الاتحاد الأوروبي.

ونود أن نعرب عن تقديرنا لكل من التقرير (S/2004/807، ضميمة) وإحاطة الممثل السامي الإعلامية التي جاءت في هذا الوقت الهام من عملية الإصلاح. وجميعنا ندين بالامتنان للورد أشداون على جهوده التي لا تكل. وبدون تفانيه الشخصي وتصميمه ما كنا وصلنا اليوم إلى تقاطع الطرق الذي ينقلنا من عهد دايتون إلى عهد بروكسل. ونود كذلك أن نشكر وزير خارجية البوسنة والهرسك على بيانه.

على الرغم من أوجه النقص المبينة في البيانين، نستطيع التأمل اليوم في التقدم الهام الذي تم إحرازه. فتمشيا مع مبدأ الملكية المحلية ونهج الشراكة الحقيقية، أنجزت مهام أساسية، خاصة في ميادين الإصلاح الاقتصادي والدفاعي وسيادة القانون وتعزيز مؤسسات الدولة. وبعد تسع سنوات من التوقيع على اتفاق دايتون، علينا أن نوسع هذه الملكية لكي نشجع شعب البوسنة والهرسك على النهوض بأفكاره السياسية والقضائية والاقتصادية والاجتماعية في مؤسسات دولته وتنفيذها. إن تعاون حكومة رئيس الوزراء ترزيتش والقوى السياسية الأخرى في البوسنة والهرسك مع الممثل السامي، وكذلك مع هياكل الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، كان وسيبقى أساسيا لعملية الإصلاح.

وألمانيا، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي، وكذلك على الصعيد الثنائي، ستواصل دعمها لتلك العملية بجميع جوانبها، بما فيها إدماج البوسنة والهرسك في الهياكل الأوروبية – الأطلسية، كما وعد ميثاق الاستقرار. إن أمن جميع المواطنين هو الشرط الأساسي لهذا الإصلاح، ولذلك، فإن ألمانيا ستبقى ملتزمة بالدعم العسكري اللازم لتهيئة البيئة الآمنة. وألمانيا، بأكثر من ١ ١٠٠ جندي، ستكون أكبر مساهم بالقوات في عملية ألثيا.

والانتقال إلى قوة يقودها الاتحاد الأوروبي، في إطار ولاية جديدة من مجلس الأمن نرجو أن نعتمدها عما قريب، سيكون برهانا على شراكة الاتحاد الأوروبي الاستراتيجية مع المنطقة وسيظهر التعاون المؤسسي المتزايد بين الأمم المتحدة ومنظمة حلف شمال الأطلسي والاتحاد الأوروبي في ميدان حفظ السلام. ولذلك، نرحب بفرصة مناقشة هذا التعاون لاحقا اليوم مع الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وبعد ٢ كانون الأول/ديسمبر، ستظل منظمة حلف شمال الأطلسي شريكا سياسيا هاما في البوسنة والهرسك، وستكون حاضرة بصفة استشارية، وسيكون لها مقر جديد في سراييفو.

إن اللورد أشداون، الذي يعمل كممثل سام وكممثل خاص للاتحاد الأوروبي، كان واضحا فيما يتعلق بالمطالب التي يجب أن تلبى على طريق الاندماج الأوروبي: المعايير التي وضعتها المفوضية الأوروبية للانتهاء من دراسة الجدوى التي تجريها، والشروط التي فرضتها منظمة حلف شمال الأطلسي للدخول في برنامج الشراكة من أجل السلام، تبقى الإطار الرئيسي للجهود التي تبذلها حكومة البوسنة والهرسك وللنجاح الذي ستحققه في النهاية. واسمحوا لي أن أشير في هذا السياق إلى التعاون مع محكمة جرائم الحرب.

إننا نؤيد تماما النداء المشترك الذي وجهه اللورد أشداون ورئيسة الادعاء العام للمحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة، السيدة ديل بونتي في الشهر الماضي في لاهاي. فلا يمكن أبدا التساهل فيما يتعلق بالالتزام بسيادة القانون.

إن محكمة جرائم الحرب يجب أن تصبح جاهزة للعمل عما قريب ويجب أن تحظى بالدعم الكامل من جمهورية صربسكا. وإننا نرحب بالإعلان الصادر أمس حول صربسكا، كخطوة في اتجاه المصالحة، وقد ذكر وزير الخارجية ذلك أيضا غير أننا نعتقد بأنه حتى يتسنى التوصل إلى سلام مستدام، يجب مقاضاة كل الأشخاص الصادرة بحقهم لوائح اتهام.

السيد طومسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالانكليزية): أود بدوري أن أبدأ كلامي ببعض الملاحظات الوجيزة حول رحيل الرئيس عرفات. إننا نعلم أن الشعب الفلسطيني تكبد اليوم خسارة جسيمة. لقد كان ياسر عرفات شخصية بارزة في الشرق الأوسط، وقد قام بدور مهم. إنه جعل الفلسطينيين يقبلون حل الدولتين. وإن المفاوضات هي السبيل الذي يمكن من خلاله تحقيق ذلك. وإننا عازمون على المضي قدما في جهودنا لبلوغ ذلك الهدف، ونأمل وننتظر من كل من يهمهم الأمر في المنطقة وفي المجتمع الدولي أن يبقوا على نفس القدر من العزم.

رجوعا إلى موضوع البوسنة والهرسك، أود أولا أن أعلن تأييدنا للبيان الذي ستدلي به هولندا فيما بعد باسم الاتحاد الأوروبي. وأود أن أشكر كلا من اللورد أشداون ووزير خارجية البوسنة والهرسك على إحاطتيهما الإعلاميتين المفيدتين جدا والمركزتين اللتين قدماهما إلى المجلس هذا الصباح. إنما أرادا أن ينبهانا بحدة إلى كون العمل من أجل إعادة بناء دولة بعد انتهاء الصراع عمل كثير جدا ودقيق وحساس وشاق. وأود أن أتوجه بالشكر لفريق اللورد أشداون خصوصا وإلى اللورد أشداون شخصيا، على الدور الذي اضطلع به في الإنجازات المهمة التي تحققت خلال السنتين الماضيتين. لم يكن بالإمكان تحقيق أغلب التقدم الذي رأيناه والذي تم جرده لنا هذا الصباح، لولا توجيه وعزم وتفاني اللورد أشداون وفريقه.

وبالنظر إلى طبيعة الإحاطتين الإعلاميتين الشاملة وبيان الاتحاد الأوروبي الذي سيتم الإدلاء به فيما بعد، أود أن أحصر ملاحظاتي في أربع نقاط وجيزة. تتعلق النقطة الأولى بمسألة المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. يتجلى قدر التقدم المحرز خلال السنتين الماضيتين، وهو التقدم الذي أشرت إليه قبل قليل، في كون محورين مهمين في التكامل الأوروبي الأطلسي، وهما العضوية في شراكة منظمة حلف شمال الأطلسي من أجل السلام والمفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، هما في متناول يد البوسنة. ولكن، كما أشار إلى ذلك اللورد أشداون بوضوح وفصاحة، إن إخفاق البوسنة والهرسك وإخفاق جمهورية صربسكا على وجه الخصوص، في التعاون بعزم وحزم مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، يمثل حاجزا أساسيا في وجه تحقيق تطلعات البوسنة والهرسك الأوروبية الأطلسية. كما أنه يمثل بصورة مباشرة، حاجزا رئيسيا للعضوية في الشراكة من أجل السلام وافتتاح المفاوضات بشأن اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب.

وإن الإحصائية التي وضعها أمامنا اللورد أشداون، ومفادها أنه لم يتم اعتقال متهم فار واحد خلال تسعة أعوام في جمهورية صربسكا، تدعو إلى التفكير بإمعان. وإلى أن تتم تسوية مسألة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة، فإن الطريق إلى الاتحاد الأوروبي وإلى منظمة حلف شمال الأطلسي – الذي نعتقد أن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن فيه – سيظل مسدودا.

لقد أوضح مجلس الأمن في عدد من المناسبات أن على جميع الدول الأعضاء، وبالخصوص تلك الموجودة بالمنطقة، أن تعمل كل ما في وسعها لكفالة مثول كل الفارين الذين أصدرت المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة لوائح اتهام بحقهم – وخصوصا منهم كراديتش وملاديتش وغوتوفينا – أمام المحكمة في لاهاي.

وأود أن أقول لوزير الخارجية إن من المهم أن لا تشك لا البوسنة والهرسك ولا صربيا والجبل الأسود ولا كرواتيا في الأهمية التي يوليها مجلس الأمن لهذه المسألة.

أنتقل إلى نقطتي التالية، وهي العلاقة الآخذة في التطور بين منظمة حلف شمال الأطلسي والقوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي (العملية العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي). إننا نعتقد أننا بصدد تحقيق انتقال لطيف من قوة تحقيق الاستقرار إلى بعثة عسكرية تابعة للاتحاد الأوروبي ستقودها بلادي، المملكة المتحدة، في السنة الأولى. وإن الحضور المستمر لمنظمة حلف شمال الأطلسي سيواصل القيام بدور مهم. وتبين نسبة التقدم حتى الآن، في جملة أمور، العلاقة الممتازة بين قائد العملية العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي، اللواء ليكي والقائد الحالي لقوة تحقيق الاستقرار، والممثل الأقدم لمنظمة حلف شمال الأطلسي، الجنرال شوك. وإننا على يقين من أن ذلك التعاون الوثيق سيستمر لمصلحة فعالية المنظمتين على أرض الواقع.

إن كون منظمة حلف شمال الأطلسي عبرت بوضوح عن التزامها المتواصل تجاه البوسنة والهرسك لمهم جدا. وإن حضور قوات منظمة حلف شمال الأطلسي كان مفتاح كل ما أنجز منذ عام ١٩٩٥، وستستمر منظمة حلف شمال الأطلسي في أداء دور حيوي، على اختلافه، بعد أن تأخذ العملية العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي على عاتقها دور تحقيق السلام والاستقرار الأساسي. وينبغي لنا جميعا أن نرحب بذلك.

بعد هذا، أود أن أقول بضع كلمات حول سحب شهادات الشرطة. لم أكن أنوي أن أتطرق إلى هذا الموضوع اليوم، غير أن اللورد أشداون تكلم عن ذلك بشكل مفعم بالأحاسيس. والأمر يبدو وكأن الأمم المتحدة ينبغي أن تمسك بتلابيب هذه المسألة. وقد تحدث اللورد أشداون عن إمكانية إلغاء مكتب الممثل السامي. وإننا متفقون على أنه محق في التأكيد على كون استعمال سلطات اتفاق بون قد تطور وسيستمر في التطور.

في الختام، أود أن أؤكد اعتقادنا بأنه ينبغي أن تتناسب التغييرات المهمة في دور الممثل السامي وولايته مع التقدم المحرز على أرض الواقع، وليس مع أي فكرة مسبقة عما ينبغي أن يأتي فيما بعد. وإنني أعرف أن المجلس التوجيهي التابع لمجلس إحلال السلام سينظر في تلك المسائل في الوقت المناسب.

السيد ساردنبرغ (البرازيل) (تكلم بالانكليزية) أود أن أبدأ بالقول إن البرازيل حكومة وشعبا تلقت ببالغ الأسى الإعلان عن وفاة الرئيس ياسر عرفات، القائد التاريخي للشعب الفلسطيني في سبيل تحقيق مصيره ونيل استقلاله.

أود أن أشكر اللورد أشداون على إحاطته الإعلامية الشاملة وعلى استكماله المعلومات بخصوص آخر التطورات في البوسنة والهرسك. إن وفد البرازيل يقر بجودة وقوة عمله المؤدي إلى تنفيذ اتفاق السلام. كما أننا نلاحظ مع الارتياح حضور معالي الوزير ملادين إيفانيتش، وزير خارجية البوسنة والهرسك هذا الاجتماع. وقد وفر مكتب الممثل السامي مساعدة مهمة في جهود البوسنة والهرسك لبناء وتطوير هياكل الدولة حتى تتمكن من أداء مهامها في الحكم. كما تم النهوض بقدر كبير بسيادة القانون والإصلاح الاقتصادي وتعزيز المؤسسات وإصلاح الدفاع خلال الفترة التي يشملها التقرير الأخير. لقد كان وضع مشروع قانون جديد عنصرا حاسما في هذا التحسن.

تشجع البرازيل سلطات البلد على مضاعفة جهودها لإزالة المعيقات التي ما زالت تعرقل وضع مشروع قانون الإصلاح الذي تمس الحاجة إليه واعتماده وتنفيذه. إن تنفيذ عدد من القوانين التي تقيم نظام دفاع حقيقيا على صعيد

الدولة وقوة شرطة فاعلة ومتماسكة وهياكل الضريبة غير المباشرة أساسي لوضع البلد على طريق المرحلة التالية من عملية السلام. نسجل بارتياح أن الرئاسة الثلاثية للبوسنة والهرسك أكدت دعمها لإصلاح القانون الضريبي ولعملية إصلاح أوسع ترمي إلى إعداد البلد للاستجابة لمعايير الاتحاد الأوروبي.

ومع ذلك، يبقى التقدم في بعض المجالات بطيئا وصعبا. وفي هذا الصدد، أود أن أذكر مشكلة اللاجئين. فلم يعد إلا عدد قليل من الأشخاص الذين شردتهم حرب ١٩٩٢-١٩٩٥ إلى بيوتهم بشكل دائم. على جمهورية صربسكا أن تتوقف عن إعاقة المواءمة الضرورية للتشريع المتعلق باللاجئين والمشردين ولتدابير أخرى ثمة حاجة إليها. وبالرغم من الجهود المحمودة التي عززت هدف توحيد مدينة موستار، فإن الكروات والمسلمين الذين يعيشون هناك ما زالوا منفصلين عمليا.

وعلى هذه الخلفية، قد تكون المبادرة التي اتخذتها سلطات جمهورية صربسكا مؤخرا باعتذارها لأول مرة عن المجزرة في حق المسلمين في سريبرينيتشا قبل تسع سنوات، مع ذلك، خطوة هامة من جانب السلطات الصربية نحو تعاون أكبر من أجل معالجة الجروح الغائرة التي خلفتها الحرب وتقديم مرتكبي تلك الجرائم البغيضة للعدالة.

إن تسليم البعثة في البوسنة والهرسك من قوة تحقيق الاستقرار إلى القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي يسانده التحسن الهام للوضع الأمني على الأرض وقد يؤدي إلى فوائد إيجابية. على القوة العسكرية بقيادة الاتحاد الأوروبي أن تواصل القيام بمهمات هامة، مثل اعتقال مجرمي الحرب ورصد الأسلحة والتحكم بها والمساعدة على إصلاح القوات المسلحة. نسجل أن حلف شمال الأطلسي سيبقى مشاركا في مهمات متصلة بإصلاح النظام الدفاعي، من بين أمور أخرى، وسيبقي على وجوده في مقر سراييفو.

وبمساعدة المجتمع الدولي وإشرافه اللذين يلتزم بهما، على البوسنة والهرسك أن تبقى بثبات على الطريق المؤدي إلى تنفيذ إصلاحات هيكلية. إن نجاح مساعي مجلس الأمن في ذلك البلد عنصر هام في المعادلة السياسية الدقيقة للبلقان. فلن تساعد على مزيد من مكافحة الاضطراب والجريمة فحسب؛ ولكن ستدفع كذلك إلى الأمام بالمجهود الأوسع للنهوض بازدهار مجتمعات متعددة الإثنيات ومتسامحة وديمقراطية في المنطقة بأكملها.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي كذلك أن أقول بعض الكلمات القليلة عن وفاة ياسر عرفات. لقد رحل ناشط سياسي دولي كبير. لقد كرس حياته كلها لقضية الشعب الفلسطيني العادلة وللكفاح من أجل الحق غير القابل للتصرف في إقامة دولة مستقلة يفترض أن تعيش في سلام مع إسرائيل داخل حدود آمنة ومعترف بها دوليا. أرسل رئيس الاتحاد الروسي الرسالة الملائمة إلى قادة السلطة الوطنية الفلسطينية وصف فيها وفاة السيد عرفات بالخسارة الكبيرة لكل الفلسطينيين. وسيمثل بلدنا في جنازة السيد عرفات السيد بوريس غريزلوف، رئيس برلمان الاتحاد الروسي.

وإذ أعود إلى البند المدرج في جدول أعمالنا، اسمحوا لي أن أعرب عن امتناننا للممثل السامي لتنفيذ اتفاق السلام المتعلق بالبوسنة والهرسك، لورد أشداون، على عرضه للتقرير الذي يتضمن صورة كاملة عن عملية تسوية البوسنة وكذا على إحاطته الإعلامية المضمونية عن المرحلة الحالية لتنفيذ اتفاق السلام. كما يسرنا أن نرحب بوزير خارجية البوسنة والهرسك، السيد ملادين إيفانيتش؛ ونشكره على بيانه لموقف حكومة البوسنة.

ونسجل بارتياح الدينامية الإيجابية للعمليات الجارية في البوسنة والهرسك والدور الأساسي الذي يضطلع به الممثل السامي، بالتعاون مع السلطات البوسنية، لضمان نجاح الإصلاحات الجارية هناك. والاتحاد الروسي مستعد لمواصلة دعم الجهود التي يبذلها الممثل السامي ومكتبه لتشكيل نظام دولة في البوسنة والهرسك تتوفر له أسباب البقاء، وعلى وجه الخصوص في تعزيز سيادة حكم القانون.

بالرغم من التغييرات الملحوظة في البوسنة والهرسك، فإن عملية تحقيق الاستقرار في ذلك البلد ما زالت تسير بوتيرة غير منتظمة. ما زالت هناك ريبة متبادلة بين شعوب البلد التي تكون الدولة؛ وما زالت هناك اختلافات جوهرية فيما يتعلق بالأهداف الاستراتيجية للبوسنة والهرسك ومستقبلها.

وبطبيعة الحال، لا يمكن أن تفوتنا الإشارة إلى الوضع الاقتصادي والاجتماعي المعقد والمستوى العالي من البطالة، بالرغم من أنه تم في هذا الصدد اتخاذ بعض الخطوات الإيجابية كما وصفها وزير خارجية البوسنة والهرسك.

نعتقد أن المساندة الدولية ما زالت ضرورية في هذه المرحلة من تطور البوسنة والهرسك. وهذا لا يبطل بأي حال من الأحوال السياسة الأساسية القائمة على نقل المسؤولية عن الوضع في البلد على مراحل إلى السلطات البوسنية. إننا ما زلنا نؤيد بإلحاح التقليص التدريجي لموظفي ولصلاحيات الوكالات الدولية في البوسنة والهرسك؛ وهنا نلفت الانتباه على وجه خاص إلى خطة تنفيذ البعثة لمكتب الممثل السامي.

نعتقد أن الإخلاص المؤكد لبلدان غرب البلقان للمنظور الأوروبي يمكن ولا شك أن يستعمل بشكل فعال كعامل إضافي لإرساء الاستقرار في المنطقة. ومع ذلك، نعتقد أنه لا يمكن تكييف عملية التسوية في البوسنة بشكل تام مع جدول أعمال الاتحاد الأوروبي. ويبقى أهم أمر في هذه المرحلة هو تنفيذ اتفاق دايتون للسلام. ولا يجب اختزال دايتون في الشروط الـ ١٦ التي حددتها المفوضية الأوروبية وفي متطلبات برنامج الشراكة من أجل السلام. كما لا يجب أن تحمل المسؤولية عن المشاكل التي ما زالت قائمة في البوسنة والهرسك للصرب وحدهم.

ولا شك أن التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة عنصر مهم في اتفاقات دايتون. كما يحبذ الاتحاد الروسي أكبر درجة من الصرامة في الامتثال لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهنا أود أن أسجل أننا سددنا مؤخرا بشكل كامل التزاماتنا المالية إزاء المحكمة.

ومع ذلك، فإننا لا نعتبر أن استقرار البوسنة والهرسك وعملية السلام برمتها يجب أن يبقيا رهينة هذا الوجه المحدد من اتفاق دايتون. فهو ليس إلا وجها واحدا من أوجه دايتون. كان هناك انتقاد متزايد مؤخرا لجمهورية صربسكا بسبب نقص التقدم في هذا المجال. نعتقد أن على الوكالات والمنظومات الدولية أن تتبع سياسة متوازنة وموضوعية تجاه كل الشعوب الثلاثة التي تكون الدولة حاليا وتجاه كلا الكيانين البوسنيين، خصوصا بما أن سلطات بانيا لوكا تتخذ، على العموم، موقفا بناء من العديد من القضايا المتعلقة بتنفيذ اتفاق السلام وتنفيذ الإصلاحات.

ويبقى أحد الأهداف الهامة جدا للعملية التي تقود إلى تسوية سلمية في البوسنة والهرسك هو ضمان المساواة بين المواطنين في أنحاء تراب البوسنة. إننا نعقد أهمية كبرى على التنفيذ الكامل للتعديلات التي تم إدخالها سنة ١٩٩٩ على دستوري الكيانين، فيما يتعلق بما يسمى الشعبان المكونان. يجب الانتهاء من هذا العمل في وقت تكون فيه البوسنة والهرسك ما زالت في عصر دايتون. نسجل فيما يتعلق بهذه القضية أن جمهورية صربسكا متقدمة على الاتحاد الذي ما زال أمامه الكثير الذي ينبغي القيام به ليفي

بالتزاماته. ونرحب بالتقدم المحرز في تنفيذ الإصلاح العسكري في البوسنة والهرسك – الذي يشمل، ضمن أمور أخرى، تشكيل هيكل قيادي موحد، وإنشاء رقابة مدنية في ذلك المجال.

ونعول على حقيقة أن عملية إصلاح الشرطة، التي بدأت، سيتم إجراؤها مثلما يُجرى الإصلاح العسكري، وبطريقة متوازنة للغاية، وهو ما سيشمل توافق آراء بشأن كل التغييرات المزمعة، وبدون الضغط من أجل الغلو في المركزية في ذلك المجال.

إلى جانب ذلك، ينبغي لمكتب الممثل السامي أن يواصل المتابعة الوثيقة للمشاكل الاجتماعية، مثل استرداد ممتلكات الدولة ومسألة توفير المعاشات، من بين أمور أخرى. واتخاذهم لقرار عادل سيحدد إلى حد كبير سرعة ومدى تحقيق الاستقرار السياسي في البلد.

إن نقل العنصر العسكري في اتفاق السلام إلى مسؤولية الاتحاد الأوروبي مرحلة رئيسية بالغة الأهمية في عملية تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك. ونرى أن الشيء الأهم هو ضمان سلاسة هذا الانتقال، مع خفض حجم قوة تحقيق الاستقرار، وتنفيذ انتقال مختلف التخصصات ضمن إطار القانون الدولي، بما في ذلك الرصد المناسب من مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة.

وتعتزم روسيا من ناحيتها مواصلة القيام بدور نشط وبناء في عملية تنفيذ المبادئ التي اتفق عليها المجتمع الدولي من أجل تسوية بوسنية، وذلك ضمن إطار الآلية المنشأة لتحقيق ذلك الهدف — بخاصة ضمن إطار مجلس تنفيذ السلام ومجلسه التوجيهي، وفريق الاتصال، وبالمراجعة الوثيقة مع الممثل السامي.

السيد مونيوز (شيلي) (تكلم بالانكليزية): تود شيلي أن تشارك في تقديم التعازي إلى الشعب الفلسطيني والأسرة على الوفاة الموجعة للرئيس ياسر عرفات. وفي شيلي يوجد حوالي نصف مليون مواطن من أصل فلسطيني، وهذا بالنسبة لهم يوم أليم جدا وخسارة فادحة. ستبقى ذكرى الرئيس ياسر عرفات بصفته الرجل الذي حول قضية الحقوق الفلسطينية، موحدا الجماعات المختلفة في عملية ملموسة ومعترف بها دوليا، تفضي إلى دولة فلسطينية مستقلة وذات سيادة، يؤمل لها أن تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل في سلام. ونشعر بأن أفضل إجلال له في وفاته يكون بالتنشيط التام لخارطة الطريق من أجل السلام.

(تكلم بالإسبانية)

إنني ممتن للعرض الكامل لتقرير الأمين العام عن البوسنة والهرسك (S/2004/807)، الذي وفره لورد بادي أشداون، الممثل السامي لتنفيذ اتفاق دايتون للسلام وفقا لقرار مجلس الأمن ١٠٣١ (١٩٩٥). كما نرحب بوزير خارجية البوسنة والهرسك، السيد ملادين ايفانيتش.

تختلف البوسنة والهرسك اليوم اختلافا كبيرا عما كانت عليه في التسعينيات، حينما شهدنا أحد أكثر فصول التاريخ وحشية هناك. وبالإضافة إلى الأولويات التي حددها الممثل السامي فيما يتعلق بالتقدم نحو سيادة القانون واعتماد الإصلاحات الاقتصادية، نعتقد أن قراره بتركيز الجهود على تحسين عمل وفعالية المؤسسات الحكومية في البوسنة والهرسك قرار حكيم.

ونرى من التقرير أن هذه الفترة قد اتسمت بمنجزات تستحق منا التقدير. فلقد أُحرز تقدم كبير في الإصلاح التشريعي، والبدء في تغيير هيكلي هام فيما يتعلق بمنع الجريمة، والنظام القضائي، والنظامين الجمركي والضريبي، وإنشاء منطقة اقتصادية موحدة، وقطاع الطاقة.

ونعتقد أنه ينبغي مواصلة الإصلاح في قطاع الدفاع وفي زيادة قدرات البوسنة والهرسك على تطوير الأنشطة

الاستخبارية في مجال العدالة الجنائية، حتى تتمكن من مكافحة الجريمة المنظمة والفساد.

ولقد تم إحراز تقدم نحو تحقيق التطبيع، وذلك من خلال الانتقال من قوة منظمة حلف شمال الأطلسي لتحقيق الاستقرار إلى القوة التي يقودها الاتحاد الأوروبي، وهذا تغيير دعمه مجلس الأمن.

ورغم كل هذا التقدم، هناك حتمية أخلاقية لمواصلة السعي إلى تصفية الأجواء فيما يتعلق بالانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ونقول هذا بوصفنا بلدا اضطُر إلى تحمل عبء هائل ناتج عن انتهاكات سابقة لحقوق الإنسان. وليس مقبولا أن تخفق سلطات جمهورية صربسكا في تقديم أي شخص متهم بجرائم حرب إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. فمن الأهمية الملحة أن نواصل العمل ضد المعرقلين لأعمال هذه المحكمة وتنفيذ ولايتها وضد من يقدمون الدعم المادي لأشخاص متهمين بجرائم حرب. ولهذا نؤيد التدابير الخاصة التي اعتمدها الممثل السامي لتحديد هوية الأشخاص والمنظمات الداعمين لمجرمي الحرب ولمعاقبتهم.

لقد أُصبنا بصدمة عند قراءة ما ورد في التقرير من فظائع ارتُكبت في سريبرينيتشا بين ١٠ و ١٩ تموز/يوليه ١٩٩٥. فقتل حوالي ٨ آلاف بوسني، حسبما ورد في التقرير، لا بد أن يهز ضمائرنا. وإننا نعرب عن تضامننا مع أسر الضحايا.

ورغم اعتراف جمهورية صربسكا لأول مرة بأصول هذه الفظائع ومداها وطابعها – وهي خطوة ايجابية – ينبغي ألا يُدخر وسع حتى يتم تقديم مرتكبي الجرائم، وشركائهم، إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

أخيرا، التقدم المعترف به في هذه السنوات التسع من تنفيذ اتفاق دايتون للسلام ينأى بنا بعض الشيء عن الفظائع التي شهدناها في سريبرينيتشا، وكذلك في زيبا وبانيا لوكا وسنسكي موست، على سبيل الذكر لا الحصر. وستواصل شيلي عرض تعاونها. فلقد فعلنا هذا في الماضي بتقديم ضباط شرطة لبعثة الأمم المتحدة في البوسنة والهرسك، وقدمنا مؤخرا ضباطا و أفرادا من الجيش الشيلي، حتى تتمكن البوسنة والهرسك من استعادة تقاليدها المتمثلة في التقدم والتعايش السلمي.

السيد جانغ يشان (الصين) (تكلم بالصينية): قبل أن أدلي ببياني، أود أن أتقدم بالتعزية على وفاة الرئيس عرفات. لقد أفجعت وفاة الرئيس عرفات حكومة الصين وشعبها، وبعث رئيس الصين بالفعل رسالة إلى شعب فلسطين وإلى القادة الفلسطينيين وأسر الفقيد لتقديم التعازي. وسترسل الصين أيضا مبعوثا خاصا لحضور جنازة الرئيس عرفات.

لقد كان الرئيس عرفات زعيما بارزا للشعب الفلسطيني. وكان أيضا رجل دولة متميزا. فلقد كرس حياته كلها لقضية الشعب الفلسطيني العادلة. و لم يكن الرجل موضع احترام وحب كبيرين من الشعب الفلسطيني فحسب بل كان يحظى أيضا بهيبة كبيرة في أعين المجتمع الدولي.

إن وفاة الرئيس عرفات خسارة فادحة للشعب الفلسطيني. وإني واثق بأن الشعب الفلسطيني سيحول أحزانه إلى بأس وسيواصل مسيرة تحقيق أمنية الرئيس عرفات، حتى ينهض بالقضية التي لم يكملها هو. ونحن واثقون بأنه في نهاية المطاف سيكون هناك حل لقضية الشرق الأوسط. ونأمل أن تتمكن جميع البلدان والشعوب، بما فيها الشعب الفلسطيني، من العيش في سلام واستقرار وتعاون وازدهار في أقرب وقت ممكن. وستعمل الصين حكومة وشعبا مع المجتمع الدولي، وسيؤديان دورهما في إيجاد تسوية سلمية لمسألة الشرق الأوسط.

وأود أيضا أن أشكر اللورد أشداون على تقريره وعلى المعلومات الإضافية التي قدمها. ونحن نؤيد العمل الذي يقوم به لدعم عملية السلام في البوسنة والهرسك. وأود كذلك أن أشكر وزير خارجية البوسنة والهرسك، السيد إيفانيتش، على حضوره هذه الجلسة وعلى البيان الذي أدلى به. ونقدر الجهود التي بذلتها سلطات البوسنة والهرسك خلال النصف الأول من هذه السنة، في تعزيز مؤسسات الدولة، والإسراع بالإصلاحات المؤسسية، وتشجيع المصالحة الوطنية، وتوطيد سيادة القانون.

ونأمل أن تواصل سلطات البوسنة والهرسك، على أساس هذا العمل، اتخاذ التدابير الفعالة لتعزيز سيادة القانون، وإنعاش الاقتصاد، وتعزيز القدرات الإدارية للحكومة.

ونرحب بحقيقة أنه سيجري قريبا تشكيل قوة يقودها الاتحاد الأوروبي (يوفور). ونأمل أن يكون هناك انتقال سلس من القوة الدولية لتحقيق الاستقرار (سفور) إلى يوفور، وأن تؤدي الأخيرة دورا بناء في مساعدة البوسنة والهرسك على صون الاستقرار.

وخلال السنوات العشر الماضية، أي منذ توقيع اتفاق دايتون، ومن خلال جهود مشتركة بذلها مختلف الأطراف في البوسنة والهرسك، وبمساعدة المجتمع الدولي، حققت البوسنة والهرسك تقدما مشجعا في جميع مجالات إعادة إعمار البلد. ونحن على ثقة بأن مختلف الأطراف في البوسنة والهرسك ستواصل تعزيز ثقتها المتبادلة ووحدتها، حتى يتمكن شعب البوسنة والهرسك من السير قدما وبالتدريج نحو العيش المشترك في وئام، ونحو التنمية المشتركة، وتحقيق هدف الوحدة والاندماج مع أوروبا في نهاية المطاف.

إن السلام والاستقرار في البوسنة والهرسك حيويان لتحقيق السلام الدائم والتنمية في المنطقة. وتتابع الصين متابعة وثيقة التطورات في هذا البلد، وستواصل العمل مع المجتمع الدولي، وتؤدي دورها في مساعدة البوسنة والهرسك على تحقيق السلام الدائم والاستقرار فضلا عن التنمية الاقتصادية.

السيد أكرم (باكستان) (تكلم بالانكليزية): ينعي اليوم شعب وحكومة باكستان بأسى رحيل الرئيس ياسر عرفات، القائد النبيل لكفاح نبيل – كفاح ملحمي، ضد العقبات المستحيلة من أجل تقرير المصير والتحرر الوطني. وقد أعلنت باكستان الحداد الوطني لمدة ثلاثة أيام على رحيل هذا الرجل، الذي يرمز أكثر من أي شخص آخر، إلى التطلعات المحقة والمعاناة غير العادلة التي يعيشها الشعب الفلسطيني.

وتثق باكستان بأن الشعب الفلسطيني، الملهم بإرث ياسر عرفات، سيحقق طموحاته عاجلا وليس آجلا، بوضع حد للاحتلال العسكري الأجنبي وتأسيس دولة فلسطينية حرة وسيدة وقابلة للحياة في فلسطين.

وأود، سيدي الرئيس، أن أغتنم هذه الفرصة أيضا، للإعراب عن تقديرنا للطريقة الفعالة التي تديرون بها أعمال مجلس الأمن خلال هذا الشهر الهام والأسلوب الذي اتبعه بنفس القدر من البراعة سلفكم، السفير إمير جونز باري، في أداء مهامه خلال الرئاسة البريطانية للمجلس.

وأود أن أرحب بوجود السيد ملادين إيفانيتش، وزير خارجية البوسنة والهرسك، وأغتنم هذه الفرصة لأعبر من جديد عن مشاعرنا الأخوية تجاه بلده وشعبه.

وأود أيضا أن أرحب باللورد بادي أشداون، الممثل السامي للبوسنة والهرسك، في المجلس مرة أخرى، وأن أشكره على المعلومات الغنية التي قدمها.

إن باكستان تقدر التقدم الكبير الذي أحرزته البوسنة والهرسك نحو تحقيق الهدف في أن تصبح، كما قال اللورد أشداون، دولة مسالمة وقابلة للحياة على طريق

الاندماج مع أوروبا. ويعود ذلك بقدر كبير إلى شعب البوسنة والهرسك الذي يتمتع بالمرونة وسعة الحيلة، وإلى الالتزام المطرد للمجتمع الدولي. كما نقدر جهود قوة تحقيق الاستقرار (سفور)، بقيادة منظمة حلف شمال الأطلسي، في توفير المساعدة الأمنية للبوسنة والهرسك، عقب الدور الرئيسي الذي أدته قوة الأمم المتحدة للحماية، التي تفخر باكستان بأنها شاركت فيها. ونأمل أن تكمل قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي، والتي ستتولى مهام قوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك، عملية تثبيت الاستقرار في البلد.

وتقدر باكستان الإنجازات التي حققها مكتب الممثل السامي في دعم سيادة القانون، وتعزيز مؤسسات العدالة، وتنفيذ الإصلاحات في قطاعي الأمن والاستخبارات، وإرساء الإصلاحات الضريبية والاقتصادية.

كما نحيط علما بنية اللورد أشداون مواصلة جهوده للمساعدة على تحسين عمل المؤسسات الحاكمة في البوسنة والهرسك في تعزيز حقوق الإنسان والمصالحة الوطنية.

ونلاحظ مع شعور خاص بالتشجيع أن جسر موستار التاريخي، الذي تهدم أثناء الحرب، قد أعيد بناؤه الآن. وتتخذ خطوات الآن لإعادة بناء الجسور السياسية والاجتماعية في تلك المدينة المقسمة، التي لخصت المأساة التي حلت بالبوسنة والهرسك.

وبالمثل، يسرنا أن نلاحظ أن لجنة سربرنيتشا حققت تقدما في تناول المسائل المتعلقة بالحقيقة والعدالة للبوسنيين المسلمين البالغ عددهم ٨ ٠٠٠ بريء أبادهم القوات المتطرفة في تلك المدينة.

ورغم تلك الإنجازات، تقف عوائق كثيرة في طريق الاندماج الوطني، كالهياكل الموازية، وتعنت عدد ممن وصفهم اللورد أشداون ”بالعناصر الظلامية“ في جمهورية صربسكا، بمن فيهم العناصر التي تواصل إيواء مجرمي الحرب مثل رادوفان كاراديتش وراتكو ملاديتش.

وتظل قضايا العدل والمصالحة الوطنية أساسية لمستقبل البوسنة بوصفها دولة – أمة مسالمة ومستقرة وموحدة. أما التنمية الاقتصادية فهي ضرورية للسلام الدائم. ونحن نقدر الإصلاحات الضريبية التي ينفذها مكتب الممثل السامي بهدف خلق منطقة اقتصادية موحدة في البوسنة والهرسك، لكن هذه الإصلاحات بحاجة إلى مساعدات واستثمارات خارجية مطردة.

وكما هو الحال في الاتحاد الأوروبي نفسه، يستند التكامل السياسي في البوسنة إلى النمو والتعاون الاقتصاديين. ونحن نأمل أن يصبح النفوذ الأوروبي الذي تشهده البوسنة أكثر قوة، وسيتحقق ذلك إذا كان مصحوبا بدعم سخي في مجالي الاقتصاد وإعادة البناء.

وباكستان، التي تربطها علاقات أخوة مع البوسنة والهرسك، ستستمر في تقديم تعاونها، ضمن إمكانياتها، حسبما تم الاتفاق عليه خلال زيارة رئيس البوسنة والهرسك، سليمان تيهيتش، إلى باكستان في آب/أغسطس من هذه السنة.

ونحن نلتزم التزاما راسخا بأهداف تحقيق السلام، والوئام، والازدهار في البوسنة والهرسك وبروزها دولة حديثة، وقصة نجاح للأمم المتحدة وللمجتمع الدولي.

السيد ميركادو (الفلبين) (تكلم بالانكليزية): نشترك مع الوفود الأخرى في الإعراب عن أصدق مواساتنا لشعب فلسطين على وفاة قائده، الرئيس ياسر عرفات. ونرجو أن يوحد موته شعب فلسطين وخليفته في البحث عن سلام دائم وباق في الشرق الأوسط يؤدي إلى وجود فلسطين مستقلة ذات سيادة إلى جانب إسرائيل وفي سلام معها.

ونشكر اللورد أشداون على تقريره (S/2004/807، الضميمة). فقد أتاحت لنا إحاطته الإعلامية التي قدمها صباح اليوم تقديراً أفضل للمدى الذي ذهب إليه المجتمع الدولي وحكومة البوسنة والهرسك وشعبها في رحلتهم نحو تكوين الدولة والاندماج في أوروبا. ونرحب أيضاً هذا الصباح بحضور صاحب المعالي وزير خارجية البوسنة والهرسك، السيد ملادين إيفانيتش.

وقد استمعنا في آذار/مارس الماضي إلى إحاطة للممثل السامي عن الحالة في البوسنة والهرسك، بعد ما يقرب من عقد على تدخل المجتمع الدولي ليضع حداً لسفك الدماء بلا معنى، الذي كان قد مزق البلد ومنطقة البلقان تمزيقاً. وترى الفلبين من الأمور المشجعة أن تستمع إلى القدر الذي تم إنجازه منذ ذلك الحين، ولا سيما في توطيد سيادة القانون، وفي التنفيذ الناجح للإصلاحات الدفاعية والتشريعية والاقتصادية. ومن دواعي سرور وفدي أن نعلم أن تلك الإنجازات قد جعلت البوسنة والهرسك قاب قوسين أو أدنى من برنامج الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومن المفاوضات لإبرام اتفاق مع الاتحاد الأوروبي لتحقيق الاستقرار والانتساب.

وقد أعربت الفلبين منذ ثمانية أشهر عما يساورها من قلق عميق إزاء عدد من لا يزالون هاربين من العدالة منذ أكثر من عقد من الزمان ممن كانوا وراء مذبحة الرجال والنساء والأطفال خلال الأزمة في البوسنة والهرسك. ومنذ خمسة أشهر، أثار وفدي هذا الشاغل مرة ثانية وأعرب عن أمله في أن تساعد السلطات الصربية في جمهورية صربسكا في تصحيح هذا الظلم الخطير بالتعاون آخر الأمر مع المجتمع الدولي، وذلك بعد أن اعترفت عدة سلطات للمرة الأولى بأن قواتها كانت مسؤولة عن مذبحة ٨٠٠ ٧ من الرجال والصبيان البوسنيين في سريبرينيتسا عام ١٩٩٥.

وهذا الأسبوع، قدم التقرير النهائي عن المذبحة في سريبرينيتسا إلى حكومة صرب البوسنة. ونفهم أن التقرير يتضمن قائمة بالمتورطين فيما وصف بأنه أسوأ الفظائع المرتكبة ضد المدنيين في أوروبا منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. واليوم، تكرر الفلبين من جديد الإعراب عن شواغلها تلك، فضلاً عن أملها في أن تتخذ سلطات صرب البوسنة القرار السديد وتضطلع بالإجراء السليم حتى يخرج هذا البلد من هذا الفصل المأساوي الدموي من تاريخه. ونود بصفة خاصة أن نؤكد مجدداً رغبتنا في أن نرى الاتهام يوجه لمجرمي الحرب وأن نرى خاصةً رادوفان كاردجيتش ورادكو ملاديتش وغيرهما من المشتركين في تلك الجرائم ماثلين أمام المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة يواجهون المحاكمة على جرائم الحرب والجرائم ضد البشرية. كما نتوقع من السلطات ذات الصلة في البوسنة والهرسك أن تحقق في جرائم الحرب الأخرى وتحاكم عليها، بدءاً من شهر كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ونتوقع اتخاذ إجراء مماثل أيضاً ضد من وردت أسماؤهم في التقرير النهائي عن المذبحة في سريبرينيتسا.

ونلاحظ مع القلق في تقرير الممثل السامي أن أشد الجرائم المرتكبة في البوسنة والهرسك جسامة لها بعد دولي وأن نظام الشرطة الحالي غير مجهز للتعامل مع التحديات المتزايدة التعقيد التي تشكلها الجريمة المنظمة والإرهابيون والاتجار بالمخدرات وغسل الأموال. ونرحب لذلك بالجهود التي تبذلها سلطات البوسنة والهرسك لإيلاء أولوية لتلك القطاعات الحساسة والهامة. كما نتطلع إلى تقرير لجنة إعادة هيكلة الشرطة في نهاية العام.

وقد قطعت البوسنة والهرسك شوطاً بعيداً من الحالة التي كانت عليها منذ قرابة عقد من الزمان. وهي تتطور في بطء ولكن في ثقة لتصبح دولة مسالمة تتمتع بمقومات البقاء، على المسار الصحيح لتحقيق هدفها في الاندماج مع بقية

أوروبا. ويشعر وفدي بالتفاؤل بأن السلطات ذات الصلة في البوسنة والهرسك ستدرك سريعاً بما فيه الكفاية أن خير طريق، بل الطريق الوحيد، أمامها للتقدم هو وضع ثقتها الكاملة في المجتمع الدولي ودعمها له وتعاونها معه. فليس هناك من سبيل آخر.

السيد دوكلو (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): هذا الصباح قام رئيس الجمهورية بتأبين الرئيس عرفات. وقد أعرب عن تعازيه باسم الشعب الفرنسي والحكومة الفرنسية لأسرة ياسر عرفات ورفاقه، وأكررها هنا. ونبعث برسالة صداقة وتضامن مع الشعب الفلسطيني وقادته. وستواصل فرنسا عملها الدءوب من أجل تحقيق السلام والأمن في الشرق الأوسط، مع احترام حقوق الفلسطينيين ومع احترام حقوق الإسرائيليين.

وأود أن أشكر اللورد أشداون لبيانه، الذي كان بمثابة استكمال لتقريره الممتاز (S/2004/807، الضميمة). كما أود أن أتقدم بالشكر الحار لوزير خارجية البوسنة والهرسك على بيانه.

ويعرب وفدي عن تأييده للبيان الذي سيدلي به في وقت لاحق ممثل هولندا بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وسأقتصر لذلك على ثلاث ملاحظات.

أولاً، أود أن أؤكد مجدداً دعم فرنسا للإجراءات التي يتخذها اللورد أشداون في البوسنة والهرسك. فنحن نشاطر بعثته غاياتها وأهدافها. ونتفق تماماً مع الأهداف ذات الأولوية لبعثته. علاوة على ذلك، نتفق مع هدفه النهائي، الذي أشار إليه بعض المتكلمين بالفعل، وهو أن يجعل من البوسنة والهرسك دولة مسالمة لها مقومات الاستمرار، تسير على طريق الوحدة الأوروبية. وقد أتاح لنا ما أبداه اللورد أشداون من إصرار أن نحرز قدراً كبيراً من التقدم الجديد بالنسبة لجميع النقط. ونشعر بالغبطة الشديدة لهذا التقدم ونشكره عليه.

ثانياً، أود الإشارة على أننا نعلق أهمية كبرى على التعاون من جانب جميع سلطات هذا البلد مع المحكمة الدولية ليوغوسلافيا السابقة. ونود أن نلاحظ هنا أن من الضروري تحقيق نتائج ملموسة. ونؤيد التدابير التي اتخذها الممثل السامي لاجتياز العوائق في إطار اتفاق دايتون.

ثالثاً، عصر اليوم ستتاح لنا فرصة الاستماع إلى بيان للأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي. وقد أدى حلف الأطلسي دوراً حاسماً، بإشراف من مجلس الأمن، في تحقيق استقرار البوسنة والهرسك وفي تنفيذ العنصر العسكري لاتفاق دايتون. وينبغي أن نعرب عن تقديرنا لهذا النجاح الممتاز، الذي أسهمت فيه فرنسا.

وكما يدرك الأعضاء، سوف يستعاض عن قوة تحقيق الاستقرار قريباً بعملية للاتحاد الأوروبي يطلق عليها عملية آلثا. وستشمل تلك البعثة ٧ ٠٠٠ جندي، وستمثل أكبر عملية خارجية يضطلع بها الاتحاد الأوروبي على الإطلاق. وسنطلب إلى المجلس قريباً أن يأذن بنشر عملية آلثا. وتشكل تلك العملية جزءاً لا يتجزأ من استراتيجية الاتحاد الأوروبي للبلقان. فزيادة اشتراك الاتحاد الأوروبي عامل رئيسي من عوامل تحقيق الاستقرار والتقدم في تلك المنطقة، التي لا محل للشك في مصيرها الأوروبي.

وأود أن أضيف إلى هاتين الملاحظتين سؤالين أوجههما إلى الممثل السامي. أولاً، لقد أحطنا علماً على النحو الواجب بأن المناقشة الدستورية مسألة داخلية، تقع ضمن اختصاص البوسنة والهرسك ذاتها دون غيرها. ونعلم أن اللورد أشداون يتفق مع هذا النهج. إلا أنه قد يكون من المجدي معرفة مشاعره حول ما إذا كان ينبغي أو لا ينبغي للمجتمع الدولي أن يشجع تلك المناقشة، التي ستكون لها

بالطبع آثار على أعمالنا. وإذا كان ينبغي له، فكيف يشجع عليها؟

ثانيا، في المجال الاقتصادي، أود أن أسأل الممثل السامي كيف يخطط لتنفيذ البرنامجين اللذين يتناولان، من جهة، تعزيز سيادة القانون، ومن جهة أخرى، خلق فرص العمل. هل ينبغي تنفيذ هذين البرنامجين في وقت واحد أم بالتتابع؟ وكيف يمكن للمجتمع الدولي أن يساعده في تأدية هذه الأنشطة؟

ربما كان تصرفي محرجا بعض الشيء بطرح تلك الأسئلة، لكنني تجرأت على فعل ذلك بسبب تشديد الممثل السامي نفسه على هذين الموضوعين في بيانه الاستهلالي بصفتهما قضيتين هامتين تتطلبان منا مواصلة التفكير مليا فيهما.

السيد غارسيا دي فيدما (إسبانيا) (تكلم بالإسبانية): على غرار الوفود الأخرى، اسمحوا لي أن أعرب عن حزن ومواساة الوفد الإسباني على وفاة رئيس السلطة الفلسطينية، ياسر عرفات، رمز هوية وتطلعات الشعب الفلسطيني. لقد أظهر الطريق نحو تحقيق التطلعات الوطنية تلك، التي نأمل أن تتحقق بطريقة سلمية في المستقبل القريب، بفضل جهود الجميع.

كما تؤيد إسبانيا تماما البيان الذي سيدلي به ممثل هولندا بعد قليل باسم الاتحاد الأوروبي.

أشكر الممثل السامي اللورد أشداون على التقرير الممتاز الذي عرضه على المجلس الآن والذي يوجز الحالة في البوسنة والهرسك وتنفيذ اتفاق السلام. ونقدر أيضا البيان الذي أدلى به وزير خارجية البوسنة والهرسك، السيد إيفانيتش.

لقد رسم بيان اللورد أشداون صورة متفائلة. وبعد تسع سنوات من إبرام اتفاق دايتون، أحرزنا تقدما كبير نحو تنفيذ أحكامه. وإن المهمة الكبيرة التي أنيطت بالممثل السامي – التي تنطوي على ما لا يقل عن مساعدة بدء بلد بأكمله بداية جديدة وتبني تدابير محلية فعالة وسياسات خارجية موثوقة – بدأت تعطي ثمارها.

وإسبانيا بصفتها الثنائية كعضو في منظمة حلف شمال الأطلسي وفي الاتحاد الأوروبي، تشدد على أهمية صدور الوثيقتين اللتين أشار إليهما الممثل السامي في تقريره. الأولى هي دراسة الجدوى التي تجريها اللجنة الأوروبية عن استعداد البوسنة والهرسك للبدء بمفاوضات لإبرام اتفاق لتحقيق الاستقرار والانتساب مع الاتحاد الأوروبي، والتي حددت ١٦ شرطا عاما لافتتاح تلك المفاوضات؛ والوثيقة الثانية هي نشرة لمنظمة حلف شمال الأطلسي تتضمن معايير الإصلاح التي يجب أن تنفذها البوسنة والهرسك للانضمام إلى الشراكة من أجل السلام. إن إصدار هاتين الوثيقين يعد بحد ذاته علامة على أن البوسنة والهرسك تمضي قدما نحو الاندماج في الهياكل الأوروبية والأوروبية – الأطلسية. وللوثيقتين تأثير مباشر أيضا على حالة البلد، لأنهما تشكلان حافزا قويا لعملية الإصلاح.

وننوه بسن تشريعات شديدة الأهمية لإرساء سيادة القانون، مثل إنشاء المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين ووكالة الدولة للتحقيق والحماية. كما ينبغي أن نشدد على تعزيز القوانين الاقتصادية، مثلا عن طريق سن قانون المؤسسات العامة، وقانون استثمار الصناديق العامة وقانون المشتريات العمومية. ومما يبعث على التشجيع أيضا التقدم المحرز في بناء المؤسسات من خلال إعادة هيكلة الشرطة والإدارة العامة، إضافة إلى إنشاء وتنظيم وزارة الدفاع ودوائر الاستخبارات.

إن الاعتراف الصريح لسلطات جمهورية صربسكا بالفظائع المرتكبة في سريبرنيتسه في عام ١٩٩٥ أمر هام

أيضا، بالرغم من أن المزيد من التعاون مطلوب مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وتتابع إسبانيا الأحداث الجارية في البوسنة والهرسك باهتمام شديد، لا سيما في هذا الوقت الهام عشية نقل مهمة قوة منظمة حلف شمال الأطلسي لتحقيق الاستقرار إلى بعثة للاتحاد الأوروبي بمكون عسكري. ونحن على اقتناع بأن نقل القوة، عندما يصادق عليه مجلس الأمن، سينفذ بمنتهى النظام والكفاءة وأنه سيثبت آمال وتطلعات الجميع، بدءا بالمواطنين البوسنيين في جميع المجتمعات المحلية، الذين يهتمون اهتماما مباشرا بمستقبل أوروبي لبلدهم.

ومن المنجزات التي لها دلالاتها في الأشهر الأخيرة كان افتتاح جسر موستار العتيق في ٢٣ تموز/يوليه. فرغم بقاء مشاكل جسيمة في تلك المدينة، شكل الافتتاح ذاته معلما على طريق تطبيع الحياة في مدينة لحق بها ضرر شديد بصورة خاصة من الحرب. وإسبانيا، بصفتها عضوا في الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي، تلتزم التزاما ثابتا ببناء الجسور ابتغاء التنفيذ الكامل لاتفاق السلام وتحقيق الاندماج المطرد للبوسنة والهرسك في الهياكل الأوروبية – الأطلسية.

السيد موتوك (رومانيا) (تكلم بالانكليزية): قبل أن أبدأ بياني المعتاد أود، بدوري، أن أعرب عن حزننا لرحيل الرئيس ياسر عرفات، رمز النضال من أجل استقلال الشعب الفلسطيني. ويحدونا الأمل أن تبقى ذكرى الرئيس عرفات مصدر تشجيع للشعب الفلسطيني على الحفاظ على وحدته الوطنية وإلهاما للزعماء الفلسطينيين للتقدم صوب تسوية سلمية دائمة للصراع في الشرق الأوسط. وفي هذه اللحظات الصعبة جدا نود أن نعرب عن تعازينا الخالصة لأسرة الرئيس عرفات والشعب الفلسطيني وتضامننا القلبي معها.

تعلن رومانيا تأييدها للبيان الذي سيدلي به بعد قليل السفير فان دن برغ، سفير هولندا، باسم الاتحاد الأوروبي.

أود بشعور من البهجة أن أرحب في المجلس بحضور وزير خارجية البوسنة والهرسك، السيد ملادين إيفانيتش، وفي وقت لاحق اليوم، بحضور الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي، السيد جاب دي هوب شيفر. وأود أيضا أن أشكر اللورد بادي أشداون على التقرير الذي قدمه للمجلس وكذلك على موافاته المجلس اليوم بآخر المعلومات.

التقدم الكبير المحرز في البوسنة والهرسك يستحق بالغ الثناء. والفضل في ذلك الإنجاز الذي يستحق منا التقدير يعود إلى الممثل السامي، ومكتبه، وكل المنظمات الدولية التي تساعد البلد – والأبرز بينها منظمة حلف شمال الأطلسي ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا والاتحاد الأوروبي – وأخيرا، وليس آخرا، يعود إلى سلطات البوسنة والهرسك.

إن التنفيذ الكامل لاتفاق السلام نصا وروحا، وتبني التعاون الأصيل بين الكيانات في البوسنة والهرسك، ما زالا يتطلبان جهودا مستدامة، لكن البوسنة والهرسك تواصل وضع الأسس الملائمة، وتوطدها يوما بعد يوم، وتقترب أكثر من المؤسسات الأوروبية والأوروبية – الأطلسية وتبتعد أكثر من عصر الحرب المأساوي.

وكان الممثل السامي مُحِقاً حين استند في استراتيجيته بشأن الإصلاح على المسائل الرئيسية مثل سيادة القانون والاقتصاد وبناء القدرات والدفاع. فتلك هي أركان الاستقرار في الدولة الحديثة، وليس من قبيل المصادفة أن تكون متطلبات هامة على الطريق نحو الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي.

إننا نؤيد الجهود التي تبذلها السلطات في سراييفو لتنفيذ دراسة الجدوى للمفوضية الأوروبية باعتبارها خطوة ضرورية لبدء المفاوضات لتوقيع اتفاق تحقيق الاستقرار

والانتساب مع الاتحاد الأوروبي. ونحن في جنوب شرق أوروبا تثلج صدورنا كل بادرة للنجاح على هذا الطريق، ورومانيا ترجو أن يتكرر ذلك في كل أنحاء المنطقة. والاستقرار الدائم هدف ثابت في غرب البلقان، ونحن على ثقة من إمكانية تحقيق ذلك بالصبر والإرادة، خطوة خطوة، في إطار عمليات الاندماج الأوروبية والأوروبية – الأطلسية.

وفي هذا السياق، نشيد بالدور النشط الذي تقوم به البوسنة والهرسك في سياق التعاون الإقليمي. ونود، بالأخص، أن نهنئ البوسنة والهرسك على رئاستها الناجحة جداً لعملية تعاون جنوب شرق أوروبا التي آلت إلى رومانيا عام ٢٠٠٤. ونرحب أيضاً بالاجتماع غير الرسمي الذي عقده في أوهريد مؤخراً وزراء خارجية ألبانيا والبوسنة والهرسك وكرواتيا وصربيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وفرنسا بوصفها بلداً داعماً. وقد أكد ذلك الاجتماع مرة أخرى على التزام تلك البلدان بمواصلة تكثيف تعاونها وتعزيز جهودها المشتركة الرامية إلى تحويل الإقليم إلى منطقة للإمكانيات الجديدة والازدهار الاقتصادي.

ورومانيا تشارك الممثل السامي في تشجيع السلطات في البوسنة والهرسك على الإبقاء على وتيرة الإصلاح والتأكد من تنفيذها على النحو الملائم. والعمل الذي تقوم به لجنة سربرينيتشا والاعتذار الرسمي الأخير يمثلان خطوات أولية نحو تحقيق تعاون مرضٍ مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة. وما زلنا نشعر بالقلق إزاء استمرار امتناع السلطات ذات الصلة عن التعاون الكامل مع المحكمة الجنائية الدولية. ولدى إنجاز تلك المهمة، ستكون بكل تأكيد بمثابة حجر زاوية في المستقبل الآمن للبوسنة والهرسك وفي تنفيذ اتفاق السلام.

وفيما بعد، سوف نهنئ الأمين العام لحلف شمال الأطلسي على المهمة الناجحة لقوة تحقيق الاستقرار في البوسنة والهرسك.

ورومانيا ما فتئت تدعم التزاماً دولياً قوياً إزاء توطيد أركان البوسنة والهرسك. والاتحاد الأوروبي قوة دافعة في هذه العملية بالفعل، ورومانيا مستعدة لتأييد موافقة هذا المجلس على بعثة الاتحاد الأوروبي في المستقبل، التي نثق بأنها ستكون ناجحة مثل سابقتها. وسوف تواصل رومانيا الإسهام بشكل كبير في البعثات التي يقودها الاتحاد الأوروبي في البوسنة والهرسك من خلال زيادة عدد قواتها الحالية وكذلك زيادة إسهامها في مجال الشرطة.

السيد بن مهدي (الجزائر) (تكلم بالفرنسية): في البداية، أود أن أعرب عن بالغ أسفنا وتأثرنا إذ تلقينا نبأ وفاة الرئيس ياسر عرفات في باريس صباح هذا اليوم. وقد أعربت الجزائر عن تعازيها للشعب الفلسطيني وقيادته من خلال رئيسنا، وأود أن أكررها هنا. إن وفاة الرئيس عرفات، الذي جسد على مدى ٤٠ عاماً تطلعات الشعب الفلسطيني إلى دولة مستقلة، هي خسارة فادحة لهذا الشعب الباسل. ونحن على ثقة بأن هذا الشعب سيجتاز هذه المحنة وقد ازداد قوة. والجزائر تشاطر الشعب الفلسطيني الأحزان وتؤكد تضامنها الأخوي معه.

أود أن أرحب بالسيد ملاديـن إيفانيتش، وزير خارجية البوسنة والهرسك. وأشكر اللورد بادي أشداون، الممثل السامي، على تقريره (S/2004/807، الضميمة) وعلى جهوده المحمودة في البوسنة والهرسك لبناء مستقبل من السلام والازدهار في ذلك البلد، الذي عانى في الماضي القريب من مأساة الحرب وآلامها.

إن التقرير السادس والعشرين للممثل الخاص يمكننا من تقييم التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق السلام وتعزيز القدرات

الإدارية والمؤسسية، والنهوض بسيادة القانون والإصلاح الاقتصادي. ولا شك في أن البوسنة والهرسك وهي تتجه بهمة نحو المستقبل، قد نجحت في تضميد جراحها والاضطلاع بمهمة تحقيق الاستقرار وإعادة البناء بصبر وجلد.

إن التدابير المتخذة مؤخراً في مجال إصلاح قوات الدفاع وخدمات الإعلام والاستخبارات والأمن، وإنشاء وكالة الدولة للتحقيق والحماية تمثل تقدماً كبيراً في عملية تعزيز مؤسسات الدولة. ومن شأن هذا التقدم الهام أن يقرب البوسنة والهرسك أكثر من تحقيق هدف بناء دولة ذات سيادة قوية ومستقرة. كما أنه يمهد السبيل للاندماج في الهياكل الأوروبية – الأطلسية. ومبادرة إنشاء هيكل موحد للشرطة في البوسنة والهرسك تمثل جهداً تكميلياً نحو بلوغ ذلك الهدف.

ونعرب عن التقدير أيضاً للتقدم المحرز في مجال توطيد سيادة القانون. وفي هذا السياق، فإن وضع إطار قانوني، وإنشاء هيئات مختصة جديدة وتحسين أداء النظام القضائي وفعاليته، تمثل كلها نتائج إيجابية تساعد على تعزيز سيادة القانون ومكافحة مخاطر الجريمة المنظمة والإرهاب. ومع ذلك، لا بد أن تتوفر للسلطات في البوسنة والهرسك السبل الملائمة لتعزيز قدرتها على مكافحة تلك الآفات بفعالية.

لقد أُنجز عمل لا بأس به في مجال الإصلاح الاقتصادي. وبذلت جهود كبيرة من أجل بلورة إطار قانوني وهيكلي يتعلق بالميزانية وإعادة إطلاق الاقتصاد البوسني.

ومع ذلك، أود في هذا السياق أن أتناول أوجه القصور الثلاثة التي أشار إليها اللورد بادي أشداون. فعلى الرغم من النتائج المشجعة التي تحققت، ما زال هناك الكثير من العمل الذي يتعين إنجازه. وينبغي للبوسنة والهرسك أن تتغلب على الصعوبات المتصلة بتنفيذ الإصلاحات، وعلى مشكلة المديونية الداخلية للكيانين وعدم كفاية الاستثمارات وفرص العمل. وهذه الصعوبات تشكل عقبات رئيسية أمام بدء المفاوضات مع الاتحاد الأوروبي بشأن إبرام اتفاق تحقيق الاستقرار والانتساب. لذلك، لا بد من التغلب على تلك الصعوبات كيما يتحقق التقدم على طريق الإصلاح. وجهود البوسنة والهرسك وحدها لا تكفي لتحقيق ذلك الهدف.

وغياب التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة فيما يتصل باعتقال الأشخاص المتهمين بجرائم الحرب يمثل عقبة أخرى أمام مشاركة البوسنة والهرسك في برنامج الشراكة من أجل السلام لمنظمة حلف شمال الأطلسي. ولا بد من تكثيف التعاون مع المحكمة الجنائية الدولية. ونرى أن مثول مرتكبي جرائم الحرب أمام هذه المحكمة، وتعزيز نظامها الأساسي وإعادة توحيد مدينة موستار، والاعتراف بمصادر الفظائع المرتكبة في سريبرينتشا وطبيعتها وحجمها تمثل كلها جزءاً من عملية المصالحة والتفاهم بين كل شعب البوسنة والهرسك ولإقامة مجتمع متسامح ومتعدد الأعراق، وهذا هدف يؤيده بلدي تماماً.

ومن هذا المنطلق، يرحب وفدي بالتقدم المحرز في عملية إعادة اللاجئين والنازحين. ويسرنا أن نرى سلطات البوسنة والهرسك وهي تضطلع بمسؤولياتها بنجاح بموجب اتفاق السلام. ونأمل في تجاوز الصعوبات المتبقية في الميدان في القريب العاجل.

ولا يسعني أن أختتم بياني دون أن أحيي قوة تحقيق الاستقرار التابعة لحلف شمال الأطلسي، التي تنتهي مهمتها بنهاية هذا العام، على الدور الهام والبناء الذي قامت به في البوسنة والهرسك. ويسعدنا قرار المجلس الأوروبي بأن ينشئ في ذلك البلد قوة حفظ سلام تابعة للاتحاد الأوروبي، بما في ذلك المكون العسكري، اعتباراً من العام القادم.

السيد لوكاس (أنغولا) (تكلم بالانكليزية): أسوة بالمتكلمين السابقين، فإن الوفد الأنغولي يشعر بالأسف مع الحزن الشديد لوفاة الرئيس ياسر عرفات، الزعيم التاريخي للشعب الفلسطيني. ونعرب عن تعازينا للشعب الفلسطيني وتضامننا معه في هذا الوقت المفعم بالحزن والأسى، مع توقعنا بأنه سيتغلب على هذه اللحظة العصيبة وأنه سيواصل، بقوة متجددة وبعزم، السعي جاهدا لتحقيق الهدف النهائي الذي كافح الرئيس عرفات من أجله بلا هوادة وهو: إنشاء دولة فلسطينية ديمقراطية وقادرة على البقاء وسلمية، تعيش جنبا إلى جنب مع إسرائيل.

وأود أن أعرب عن امتناني وتقديري للممثل السامي، اللورد أشداون، على تقريره الشامل (S/2004/807، الضميمة) عن التطورات التي حصلت في البوسنة والهرسك. ويشرفنا على نحو خاص وجود معالي السيد ملادين ايفانيتش، نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الخارجية في البوسنة والهرسك، ونحن ممتنون على إحاطته الإعلامية المستنيرة. كما نغتنم هذه الفرصة لكي ندلي بكلمة اعترافا بالجهود التي اضطلع بها الممثل السامي ومكتبه الرامية إلى تنفيذ اتفاق السلام، واعترافا بجهود الاتحاد الأوروبي لضمان بروز دولة سلمية وقادرة على البقاء وعصرية في البوسنة والهرسك. وقبل كل شيء، نعرب عن تقديرنا الكامل لشعب البوسنة والهرسك الذين شكلوا، في نهاية المطاف، النصراء في التحولات الكبيرة التي تحصل في البلد.

وبعد مرور العديد من الأعوام التي ظلت فيها الحالة في البوسنة والهرسك مدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن وفي صميم اهتمامات المجتمع الدولي، فإننا نشعر بسرور كبير إذ نقيم الاتجاهات الرئيسية الواردة في التقرير الذي ننظر فيه اليوم. إن التقدم الملحوظ الذي أحرزته سلطات البوسنة والهرسك في الوفاء بالمتطلبات التشريعية المحددة في دراسة الجدوى التي قامت بها اللجنة الأوروبية، والخطوات الهامة نحو إرساء سيادة القانون على نحو راسخ في البوسنة والهرسك، والتقدم الكبير المحرز في جدول أعمال الإصلاح الاقتصادي والإصلاح المستمر للإدارة العامة وبدء إعادة هيكلة قوات الشرطة في البوسنة والهرسك تحت هيكل واحد والمضي قدما في اعتماد الإصلاح الأول للدفاع وإنشاء وكالة الاستخبارات والأمن – كلها إنجازات جديرة بالإعجاب.

ونتفهم نفاد الصبر الذي أعرب عنه الممثل السامي حيال حقيقة أن عملية الإصلاح تستغرق وقتا أطول من المتوقع. ولكن، في رأينا، الأهم هو أن تتواصل الإصلاحات وعملية تحول المجتمع في البوسنة والهرسك بثبات، وإنما أيضا بحذر وبطريقة مستدامة. وكما هو الحال دائما، فإنه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به.

كما أننا أحطنا علما بالتقدم المحرز في إنشاء قدرات محلية لتوجيه الاتهام إلى المتهمين بارتكاب جرائم حرب والتحقيق معهم ومحاكمتهم. وتشكل غرفة جرائم الحرب لمحكمة الدولة في البوسنة والهرسك أداة هامة لتحقيق الأهداف التي حددتها المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. وفي ذلك الصدد، فإن وفدي يشير إلى الرسالة الواضحة الواردة في قرار مجلس الأمن ١٥٠٣ (٢٠٠٣) التي تعرب عن الحاجة إلى أن تحسن بلدان المنطقة تعاونها مع المحكمة وأن تكثفه.

ونتشاطر القلق الذي أعرب عنه اللورد أشداون حيال فشل جمهورية صربيسكا في التعاون مع المحكمة. ومن ذلك المنظور، فإننا نؤمن بأن المجلس ينبغي أن يبعث رسالة قوية وواضحة إلى قادة جمهورية صربسكا فيما يتعلق بالتزامهم بالتعاون الكامل مع المحكمة وبأن يسلموا المتهمين بارتكاب جرائم حرب.

ولقد نشأت ديناميكية جديدة في إطار الأجهزة السياسية للبوسنة الهرسك نحو اعتناق ملكية عملية الإصلاح. ونرحب بتوقيع جميع الأحزاب السياسية الممثلة في البرلمان على منهاج مشترك يتعهد باتخاذ التدابير اللازمة لتحقيق المزيد من التكامل الأوروبي – الأطلسي – وهو تطور إيجابي نحو الاندماج التام للبوسنة والهرسك في المجتمع الدولي ونحو توطيد دولة ديمقراطية. ونؤيد بالكامل ذلك التطور، مع مراعاة أن استمرارية الديمقراطية في البوسنة والهرسك ترتبط ارتباطا لا ينفصم بالمصالحة وبالتعاون مع البلدان المجاورة لها.

والتحدي الرئيسي الذي يحظى بأهمية رمزية هو إنشاء نظام أساسي لمدينة موستار، لأن تلك المدينة تظهر أن من الممكن لمختلف شعوب البوسنة والهرسك أن تعيش معا في توافق وسلام.

وأخيرا، فإننا نشيد بالمجتمع الدولي على التزامه، الذي ما انفك يشكل عاملا حاسما في التقدم الملحوظ الذي وصفه التقرير المعروض علينا. ونشجع بقوة الممثل السامي على المحافظة على السياسات المتسقة المحددة في التقرير، وعلى مواصلة العمل لتحقيق الأهداف الواردة في اتفاق السلام بشأن البوسنة والهرسك، وفي اتفاق دايتون فيما يتعلق بتنفيذ اتحاد البوسنة والهرسك.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الممثل الدائم للولايات المتحدة.

إنني أشكر الممثل السامي أشداون ووزير الخارجية إيفانيتش، على إحاطتيهما الإعلاميتين للمجلس. إن الحالة التي وصفها الممثل السامي رائعة من نواح عديدة. فبعد تسع سنوات من حرب أدت إلى قتل وجرح مئات الآلاف وإلى تشريد مليوني مواطن تقريبا، أعيدت كل الممتلكات تقريبا إلى الذين شردوا. وعاد أكثر من مليون لاجئ ومشرد إلى جميع أجزاء البلد، بل إلى أسوأ المواقع التي ارتكبت فيها جرائم حرب. وتخدم الجيوش التي قاتل كل منها الآخر تحت قيادة وسيطرة موحدتين. وأجهزة المخابرات التي تآمر كل منها على الآخر يجري توحيدها. وتشكل تلك العملية إشادة بعمل الممثل السامي وبشعب البوسنة والهرسك، الذي أظهر تصميما على التغلب على ماضيه.

بيد أن كل تلك الإنجازات معرضة للخطر. وهي معرضة للخطر من جراء الفشل في تقديم المتهمين بارتكاب الإبادة الجماعية وبإدارة معسكرات الاغتصاب وبأخذ موظفي الأمم المتحدة رهائن إلى العدالة. ولا يمكن أن يستكمل تحول البوسنة والهرسك إلى بلد مستقر ومزدهر إلى أن يقدم إلى العدالة مجرمو الحرب المتهمون – وخاصة رادوفان كراديتش وراتكو ملاديتش.

إن الإصلاحات التي حدثت مؤخرا وضعت البوسنة والهرسك على عتبة الانضمام إلى عضوية الشراكة من أجل السلام التابعة لمنظمة حلف شمال الأطلسي، ولكن المنظمة قالت على نحو صائب إنها لن تقبل دولة يساعد طرف فيها ويعاون الهاربين الدوليين على الإفلات من العدالة. ويقع الفشل في إلقاء القبض على المجرمين بشكل ثابت على عاتق جمهورية صربيسكا، التي لم تلق القبض على متهم واحد بارتكاب جريمة حرب في تسعة أعوام منذ نهاية الحرب. وتبقى جمهورية صربيسكا منتهكة لاتفاقات سلام دايتون/باريس ومختلف القرارات التي اتخذتها هذه الهيئة.

وفي اتفاقات سلام دايتون/باريس، قطعت الأطراف التزاما رسميا بأن تسلم المتهمين إلى المحكمة الجنائية الدولية ليوغسلافيا السابقة. ولا بد من الوفاء بذلك الالتزام إذا أريد تأمين إنجازات دايتون – التي شملت إنشاء جمهورية صربيسكا ذاتها.

وقد تحمل الشعب أكثر العواقب الجسيمة للفشل في إلقاء القبض على المتهمين بارتكاب جرائم الحرب: وهي

الفقر المدقع وعدم الأمن والعزلة الدولية. ولكن الذين ينبغي أن يتحملوا العواقب هم القادة السياسيون الذي فشلوا في الوفاء بوعودهم والأشخاص الذين ساعدوا الهاربين على الإفلات من العدالة. وبالتالي فإننا نشيد بالممثل السامي على الإجراءات المستمرة التي يتخذها لتحديد ومعاقبة الأشخاص والمنظمات التي تساعد مجرمي الحرب المتهمين. ولا يمكن لعواقب الفشل في القبض على المتهمين بارتكاب جرائم الحرب إلا أن تتزايد. ولقد فات وقت طويل على تقديمهم إلى العدالة.

وأخيرا، أود أن أهنئ منظمة حلف شمال الأطلسي على الاختتام الناجح لمهمتها الحالية في البوسنة والهرسك، وأن أرحب بقوة الاتحاد الأوروبي الجديدة. ولئن تولى الاتحاد الأوروبي قيادة دور حفظ السلام، فإن الوجود المستمر لمقر منظمة حلف شمال الأطلسي يؤكد الالتزام السياسي المتواصل للمنظمة. وتبقى الولايات المتحدة ملتزمة بمساعدة شعب البوسنة والهرسك على المضي قدما، وسنظل نشارك بشكل عميق.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسا لمجلس الأمن.

المتكلم التالي في قائمتي ممثل هولندا. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالانكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي وتؤيد هذا البيان البلدان المرشحة للانضمام إليه بلغاريا ورومانيا وتركيا وكرواتيا وأيضا أيسلندا البلد العضو في الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية.

في بداية هذا البيان، نود أن نعرب عن خالص تعازينا للشعب الفلسطيني على فقدان الرئيس عرفات. فهو أدى دورا أساسيا في السعي إلى إقامة دولة فلسطينية مستقلة تعيش في سلام مع إسرائيل.

ونشكر اللورد أشداون ووزير الخارجية إيفانيتش على إحاطتيهما الإعلاميتين للمجلس بشأن التطورات في البوسنة والهرسك. ونشيد بإسهام الممثل السامي في تحقيق السلام والاستقرار في البلد. ويواصل الاتحاد الأوروبي تأييد سياسته لتعزيز مؤسسات الدولة وإنعاش الاقتصاد، وتعزيز سيادة القانون. ويظهر تقرير اللورد أشداون (S/2004/807، ضميمة) أن البوسنة والهرسك تسير على الطريق الصحيح، ولو أن الاتحاد الأوروبي يظل قلقا من جراء فشل جمهورية صربسكا المتواصل في التعاون التام مع المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة.

وسيقدم في ما بعد الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي (الناتو)، السيد جاب دي هوب شافير إحاطة إعلامية لمجلس الأمن. وسيستعرض دور الحلف في البوسنة والهرسك منذ اتفاقات دايتون للسلام في عام ١٩٩٥. ومثلما يدرك المجلس، قرر الحلف في شهر حزيران/يونيه في اسطنبول إنهاء قوة تحقيق الاستقرار في ٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. وفي ذلك التاريخ، سيتولى الاتحاد الأوروبي الدور الرئيسي في استقرار السلام بموجب اتفاقات دايتون للسلام. وسيظل الاتحاد الأوروبي يوفر في البوسنة والهرسك، من خلال مقره في سراييفو، المشورة بشأن إصلاح الدفاع والتعهد ببعض مهام الدعم التشغيلي.

ويشيد الاتحاد الأوروبي بالحلف على دوره البناء عبر السنوات الماضية. وقد ظلت العمليتان اللتان قادهما الحلف، قوة التنفيذ وقوة تحقيق الاستقرار، من العوامل الرئيسية في ترسيخ الاستقرار في البوسنة والهرسك وفي تنفيذ اتفاقات دايتون.

لقد رحب مجلس الأمن في القرار ١٥٥١ (٢٠٠٤)، بانتقال السلطة من الحلف إلى الاتحاد الأوروبي. وتوقعا بنيل الإذن النهائي من المجلس، اسمحوا لي أن أغتنم هذه الفرصة

لأبرز أهمية الانتقال المرتقب. وإن عملية الانتقال مهمة ، في المقام الأول، للبوسنة والهرسك ولكنها مهمة أيضا للاتحاد الأوروبي وللأمم المتحدة.

إن عملية آلثيا، الاسم الذي سيطلق على بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية، هي العنصر الأخير في سياسة الاتحاد الأوروبي الشاملة إزاء البوسنة والهرسك. وهي أيضا جزء من استراتيجية الاتحاد الأوروبي الأعرض نطاقا للبلقان. وينبغي أن تعمل أنشطة الاتحاد الأوروبي مجتمعة، في المجالات السياسية والاقتصادية والتنموية، والآن في الميدان الأمني، على تعزيز بعضها للبعض الآخر. والهدف النهائي وضع البوسنة والهرسك على مسار الاتحاد الأوروبي. وسيتحقق ذلك من خلال عملية الاستقرار والانتساب. وستكمل بعثة الاتحاد الأوروبي العسكرية تلك العملية، مثلما ستفعل أنشطة أخرى للاتحاد الأوروبي، من قبيل بعثة شرطة الاتحاد الأوروبي، وبعثة الاتحاد الأوروبي للرصد، وبرنامج المجتمعات المحلية لتقديم المساعدة من أجل إعادة التعمير والتنمية وتثبيت الاستقرار.

ويعبر ذلك النهج الشامل عن إيمان الاتحاد الأوروبي بأن مستقبل البوسنة والهرسك يكمن بقوة في أوروبا. وهو يجسد الالتزام الطويل الأجل للاتحاد الأوروبي. ونظرا لذلك الالتزام، فالأمر منوط الآن بالسكان البوسنيين من أجل تحقيق هذه الرؤية. وسيتعين عليهم الاختيار النهائي حيال الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي سياسيا واقتصاديا. ويتطلب هذا الاختيار إجراء إصلاحات أساسية للدولة والهياكل الاقتصادية والقانونية. وبالمثل سيتعين عليهم تأكيد قرار تبني القيم الأوروبية. ويتطلب هذا القرار بيئة من التسامح والحوار واحترام الحريات الدينية. ويتطلب أيضا موقفا متشددا قولا وفعلا ضد الإفلات من العقاب على جرائم الحرب.

ويمكن، بل وينبغي للإرادة السياسية الصحيحة والتأييد الشعبي للبوسنيين، بالاقتران مع الدور الشامل للاتحاد الأوروبي، أن يقودا البوسنة والهرسك بعيدا عن الصراع ونحو مستقبل مستقر وسلمي. ونتمنى للممثل الخاص للاتحاد الأوروبي، اللورد أشداون، أفضل الحظوظ فيما تتزايد تأديته لدوره الأوروبي بدلا من دور الممثل الخاص.

واسمحوا لي أن أدلي بكلمة عن أهمية الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة. ستكون عملية آلثيا أول بعثة عسكرية كبيرة تابعة لسياسة الأمن والدفاع في أوروبا. وبوصفها هذا، نعتقد أنها ستكون عملية ذات أهمية ليس للاتحاد الأوروبي فحسب، ولكن أيضا للأمم المتحدة. ولدى المنظمات الإقليمية دور متزايد الأهمية تؤديه في حفظ السلام وبناء السلام.

إن ذلك الأمر لا يتعلق بالموارد فحسب، نظرا للطفرة الحاصلة مؤخرا في عمليات حفظ السلام. وهو إقرار بمبدأ الانتسابية. ما هي المنظمة التي لديها أكبر قيمة مضافة في حالة بعينها؟ المنظمات الإقليمية تجسد القيم الإقليمية. وبهذا فهي لديها فهم عميق للحالة المحلية. وفي الوقت نفسه، يعترف بها السكان المتضررون في الغالب اعترافا أكبر. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن للمنظمات الإقليمية أن توفر في الغالب نهجا شاملا لا يتضمن الأمن والتدابير الأمنية فحسب، ولكن أيضا التجارة وجوانب المساعدة. ويزيد ذلك المزيج من الأدوات السياسية فرصة التقليل من حدة المآسي المباشرة في حالات ما بعد الصراع، بينما في الوقت نفسه يتصدى للمشاكل الجذرية للصراع.

ونعتقد أننا نعيش مجرد المرحلة الأولى من التعاون المتزايد بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. وتحت قيادة الأمم المتحدة، بوصفها الهيئة التي تضطلع بالمسؤولية الرئيسية عن السلام والأمن، نتطلع إلى شراكة بناءة بين الأمم المتحدة

والمنظمات الإقليمية. ويأمل الاتحاد الأوروبي بإخلاص أن تثبت عملية آلثيا أنها سابقة ممتازة لهذا التعاون. وبالمثل، نأمل بالطبع أن تثبت عملية آلثيا أنها لصالح شعب البوسنة والهرسك في مسعاه لتحقيق سلام دائم.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): المتكلم التالي على قائمتي ممثل اليابان، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد كيتاوكا (اليابان) (تكلم بالانكليزية): أولا، فيما يتعلق برحيل السيد عرفات، رئيس السلطة الفلسطينية ورئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية، أود أن أعرب عن خالص التعازي لأسرته المكلومة وللسلطة الفلسطينية وللفلسطينيين. لقد كان السيد عرفات بالفعل رائدا وضع الأساس لإنشاء الدولة الفلسطينية. وأدعو أن ترقد روحه بسلام وآمل خالص الأمل أن يتغلب الفلسطينيون على حزنهم وأن يواصلوا كفاحهم من أجل تحقيق السلام والرخاء في المنطقة.

وأود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على الدعوة إلى عقد هذه الجلسة العلنية المتعلقة بالحالة في البوسنة والهرسك. كما أود أن أتقدم بالشكر إلى الممثل السامي للبوسنة والهرسك، لورد بادي أشداون، على إحاطته الإعلامية الوافية.

لقد مرت تسع سنوات تقريبا على توقيع اتفاق دايتون، وهي الفترة التي تم فيها التنفيذ المنتظم للمهام المحددة في إطار عملية السلام في البوسنة والهرسك. ومن بين المنجزات، تقدر حكومتي بصفة خاصة توحيد مدينة موستار تحت حكومة واحدة للمدينة، وإنشاء وزارة الدفاع ووكالة الاستخبارات والأمن على مستوى الدولة. كما نقدر بصفة خاصة الجهود التي يبذلها الممثل السامي للبوسنة والهرسك وموظفوه.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير مما يجب فعله في البوسنة والهرسك. فمن الضروري أن تُحل المشاكل العالقة حتى تستطيع البوسنة والهرسك استعادة عافيتها بوصفها دولة مستقرة ومتعددة الأعراق ومندمجة في أوروبا. ولتحقيق ذلك، نتوقع من زعماء البوسنة والهرسك أن يبادروا بإحراز تقدم إضافي في تلك المهام الملحة، التي تشمل توطيد سيادة القانون، والمزيد من الإصلاح للاقتصاد، وتعزيز مؤسسات الدولة، بالتعاون مع المجتمع الدولي.

وترى حكومة اليابان أن حل قضية جرائم الحرب ضروري لتحقيق السلام الحقيقي في يوغوسلافيا السابقة. ولذلك ندعو السلطات المختصة في البوسنة والهرسك إلى الدعم الكامل لأنشطة المحكمة الجنائية الدولية ليوغوسلافيا السابقة وإلى تسليم كل شخص مدان إلى المحكمة. في نفس الوقت، نود أن نؤكد أهمية تعزيز قدرات دائرة جرائم الحرب في المحكمة حتى تستطيع محاكمة جرائم الحرب الأقل خطورة. وفي هذا الصدد، تنظر اليابان الآن في اقتراح بتقديم الدعم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي حتى يدرب موظفين لهذه الدائرة.

وتقدر اليابان كثيرا دور قوة تحقيق الاستقرار في تنفيذ عملية السلام من خلال حفظ الأمن في البوسنة والهرسك. فمن المزمع في كانون الأول/ديسمبر من هذا العام أن تحل قوة حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأوروبي محل بعثة منظمة حلف شمال الأطلسي. وترحب حكومة اليابان بهذا الإحلال وتتوقع تنفيذه السلس.

لقد ظلت اليابان عضوا نشطا في المجلس التوجيهي لمجلس تنفيذ السلام. وساهمنا بمبلغ ٥٠٠ مليون دولار دعما لإعادة إصلاح وإعمار البوسنة والهرسك، وما فتئنا نقدم تلك المساعدة بشكل منتظم. وفي شهر نيسان/أبريل من العام الحالي، شاركت اليابان مع الاتحاد الأوروبي في رئاسة المؤتمر

الوزاري المعني بتوطيد السلام والتنمية الاقتصادية لغرب البلقان الذي عُقد في طوكيو. وأعربنا في ذلك المؤتمر عن رأينا بأنه لكي نضمن ثبات الاستقرار والتنمية في المنطقة ينبغي بذل جهود إقليمية تتركز على العناصر الرئيسية الثلاثة التالية: توطيد السلام؛ والتنمية الاقتصادية؛ والتعاون الإقليمي. ونحن نقدم الدعم في كل مجال من هذه المجالات. فمساعدة دائرة جرائم الحرب في المحكمة، والتشجيع على تهيئة مناخ أفضل للاستثمار من خلال إرسال مستشارين وعقد حلقة عمل بشأن تشجيع السياحة، هما من أمثلة ذلك الدعم.

وتعتزم اليابان، بالتعاون مع المجتمع الدولي، أن تتقيد بالتزامها بمساعدة المنطقة على تحقيق الاستقرار والازدهار من خلال أنشطة عديدة، بما في ذلك متابعة تحقيق نتائج مؤتمر طوكيو الوزاري. ولدينا اعتقاد راسخ بأن تحقيق استقرار الحالة في البوسنة والهرسك أساسي لاستقرار جنوب شرقي أوروبا برمتها.

الرئيس (تكلم بالانكليزية): نظرا لتأخر الوقت، وبموافقة أعضاء المجلس، أعتزم تعليق الجلسة الآن. وستستأنف هذا العصر في الساعة ١٥/٠٠ للاستماع إلى السيد جاب دي هوب شيفر، الأمين العام لمنظمة حلف شمال الأطلسي.

رُفعت الجلسة الساعة ١٣/٤٠.